

الموارد الاجتماعية والبشرية

تتضمن سياسة الموارد الاجتماعية والبشرية منظومة واسعة من الأهداف والمبادرات. ينبغي أن يكون واضحاً للمؤسسات الحكومية والخاصة أن التنمية الاجتماعية والبشرية تمثل الهدف الأسمى والركيزة الأساسية التي تستند عليها كافة السياسات والمبادرات التي تسعى حكومة إمارة أبوظبي لتطبيقها. ومن شأن الوصول إلى أهداف التنمية الاجتماعية والبشرية أن يؤدي إلى ترجمة الأهداف الأخرى للإمارة، مثل تحقيق النمو الاقتصادي وتطوير البنى التحتية وتوفير بيئة آمنة، إلى واقع ملموس. تتمثل العناصر الرئيسية لرؤية الإمارة في تنمية وتطوير الموارد الاجتماعية والبشرية لإقامة مجتمع ترقى فيه الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات إلى مستوى الخدمات العالمية، ويتم تقييم الأفراد (من مواطنين وأجانب) ومهاراتهم وإسهاماتهم الفريدة وتوظيفها في الارتقاء بالمستوى المعيشي لجميع الأفراد.

وتضم السياسات المختلفة التي يتم تناولها في هذا القسم:

026 الخدمات الصحية

031 التعليم

037 القوى العاملة

041 الخدمة المدنية

043 الثقافة والتراث

046 الرقابة الغذائية

الخدمات الصحية توفير خدمات رعاية صحية ذات مواصفات عالمية

الهدف

في جهود تنويع الاقتصاد وبناء القدرات وتوفير فرص العمل لسكان الإمارة.

موجّهات السياسة

هناك مجموعة من العوامل التي تبرز الحاجة لإدخال إصلاحات في مجال تقديم خدمات الرعاية الصحية. وعلى وجه التحديد هناك خمسة تحديات رئيسية ستقوم الحكومة بالنظر فيها ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها:

1. تكلفة الرعاية الصحية لن تظل ثابتة دوماً

لقد تطورت ترتيبات التمويل الحالية في زمن شهد تغيرات اجتماعية واقتصادية متسارعة، وقد خدمت هذه الترتيبات أبوظبي بصورة جيدة. ولكن مع استمرار ارتفاع أعداد سكان أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة وزيادة معدلاتهم العمرية، يصبح من المتعذر الاستمرار في تمويل الرعاية الصحية بنفس الطريقة. فعلى سبيل المثال، درجت الحكومة على الإنفاق بسخاء على العلاج خارج الدولة للذين يعانون من حالات مرضية شديدة الخطورة. وفي العام 2004، كان العلاج خارج الدولة يستنزف ربع الإنفاق الإجمالي على الرعاية الصحية.

إضافة إلى ذلك، فقد أدت زيادة المعدلات العمرية وتبني السكان أنماطاً معيشية مختلفة إلى زيادة حالات الإصابة بمجموعة من الأمراض التي تتطلب علاجاً وعناية مكثفين كأمراض السرطان وإصابات الجهاز التنفسي وأمراض الأوعية الدموية القلبية. فعلى سبيل المثال تسجل دولة الإمارات العربية المتحدة - بحسب الإحصائيات العالمية - أحد أعلى المعدلات العالمية للإصابة بداء السكري من النوع الثاني بين البالغين. كما وصلت حالات الإصابة بالربو والبدانة بين الأطفال معدلات تدعو للقلق. ويعد علاج هذه الأمراض مكلفاً، وما لم تتوافر إجراءات وقائية كافية للحد من تلك الأمراض مستقبلاً، فإن تكلفة العلاج واستنزاف الموارد البشرية سوف تواصل تأثيرها المعاكس على النمو الاقتصادي.

2. مرافق ومؤسسات الرعاية الصحية بحاجة إلى التطوير لتلبية الطلب المتوقع

يتعين أن تتطور مرافق ومؤسسات الرعاية الصحية مواكبة لتغير متطلبات السكان من الرعاية الصحية، وذلك عبر تحديث المرافق القديمة، كما يتطلب الأمر إنشاء مراكز جديدة بمستويات عالمية، هذا بالإضافة لضرورة تطوير الكوادر البشرية المؤهلة والمتخصصة لهذه الغاية.

يمر قطاع الرعاية الصحية في أبوظبي بمرحلة انتقالية مهمة للغاية باعتبار أن تأثيره سيمتد ليشمل جميع الجهات المعنية بذلك القطاع من مواطنين وغير مواطنين ومزودين للخدمات والجهات المكلفة بتخطيط وتمويل نظام الرعاية الصحية وضمان جودة الخدمات التي يقدمها. وفيما يلي الأهداف الرئيسية لهيئة الصحة - أبوظبي:

1. تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية، وهو الهدف الرئيسي الذي ينبغي العمل دوماً على تحقيقه من خلال تبني معايير صارمة فيما يتعلق بالخدمات وتحقيق الأهداف المحددة للأداء.
2. توسعة نطاق الحصول على خدمات الرعاية الصحية، وذلك عبر تمكين جميع المقيمين من الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية على نحو متساو مع القدرة على اختيار خدمات الرعاية الصحية مما يساعد على ترويج التميز من خلال المنافسة في الأسواق الحرة.
3. التحول من مزودي القطاع العام إلى مزودي القطاع الخاص، وذلك على نحو آمن وكفاء حتى يتسنى لمزودي خدمات الرعاية الصحية من القطاع الخاص أن يحلوا محل الحكومة في الإيفاء باحتياجات الرعاية الصحية، على أن يقتصر دور الحكومة على إعداد وتطبيق معايير جديدة عالمية للرعاية الصحية.
4. تطبيق نظام جديد لتمويل خدمات الرعاية الصحية، من خلال نظام جديد للتأمين الصحي الإلزامي.

المساهمة في رؤية أبوظبي

ففي ظل القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة أبوظبي، وضع المجلس التنفيذي نصب أعينه توفير خدمات للرعاية الصحية تضاهي تلك المتوفرة في الدول المتقدمة. تهدف السياسة الجديدة للخدمات الصحية إلى توفير المزيد من الخيارات وإمكانيات الحصول على خدمات صحية متطورة ومنشآت راقية، إضافة لأفضل الكوادر المتخصصة في مختلف مجالات الرعاية الصحية في الإمارة.

ومن منطلق جهودها الهادفة لتطبيق الاستراتيجية الجديدة للرعاية الصحية، تسهم هيئة الصحة أيضاً في توفير العناصر الرئيسية للرؤية الشاملة التي يتبناها المجلس التنفيذي للإمارة، حيث تسعى الهيئة إلى تشجيع قيام قطاع خاص قوي وفعال لكي يضطلع بالمهام التي كانت الحكومة تقوم بها ولكي يسهم

الرعاية الصحية في الإمارة. فضلاً عن ذلك، يجب أن يرافق هذه الإجراءات إعداد برامج تختص بتطوير مؤهلات الأطباء والمرضى والكوادر الصحية وحملات متواصلة ومكثفة للتثقيف الطبي.

4. التركيز على الرعاية الصحية الأولية والوقاية سوف يحدث فرقاً ملموساً

تشير الدلائل إلى أن عدداً كبيراً من المرضى يعتمد على مرافق المستشفيات فقط عندما تستفحل مشاكلهم الصحية بدلاً من زيارة طبيب عام عند بداية المرض أو أثناء مراحلها الأولى. فعلى سبيل المثال أظهرت الدراسات الأخيرة أن 85% من حالات سرطان الثدي يتم تشخيصها وعلاجها لأول مرة في مرحلة متأخرة جداً حيث تكون فرصة الشفاء منخفضة بالمقارنة مع نسبة 20% فقط في الولايات المتحدة الأمريكية و 30% في أوروبا. ويحتاج الأمر إلى اتخاذ خطوات ملموسة على كافة المستويات لزيادة عدد البرامج الخاصة بالوقاية وتعميق الوعي الصحي وتحسين إمكانات الوصول إلى مراكز الرعاية الأولية وسهولة الاستفادة من خدماتها، إضافة إلى تغيير الانطباع السائد بأن المستشفيات تُوفر خدمات أفضل للرعاية الصحية من عيادات الرعاية الأولية.

5. هيمنة المؤسسات الصحية الحكومية على توفير خدمات الرعاية الصحية

لا زالت المؤسسات الصحية الحكومية المزود الأساسي لمرافق وخدمات الرعاية الصحية. فعلى سبيل المثال، يبلغ عدد الأسرة في المستشفيات الخاصة حالياً أقل من 800 سرير من أصل الـ 3,900 سرير المتوفرة في المستشفيات في إمارة أبوظبي.

وبالرغم من الاستثمارات والإعانات الحكومية الهائلة، تواجه أبوظبي نقصاً شديداً في أخصائيي الرعاية الصحية المؤهلين لسد احتياجات الرعاية الصحية الأولية في الإمارة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن 10% فقط من الأطباء في الإمارة هم مواطنين إماراتيين.

ومن خلال انتقال مسؤوليات تقديم الرعاية الصحية إلى القطاع الخاص وعقد شراكة مع هذا القطاع لتطوير المنشآت الحكومية القائمة، تستطيع الحكومة أن تُركز على قضايا الصحة العامة المهمة مثل الوقاية من الأمراض والتثقيف والتوعية العامة. ولهذه الغاية فقد ركزت هيئة الصحة على تبني الأساليب الوقائية في 12 حالة رئيسية منها داء السكري وسرطان الثدي والأمراض المعدية والوفيات الناجمة عن حوادث الطرق، ووضعت أهدافاً طموحة لهذا الغرض. وسوف تستمر الإمارة في تكوين شراكات جديدة مع المؤسسات العالمية لتطوير وتنفيذ حملات التوعية لهذه الغاية.

6. الاستفادة القصوى من الخبرات الدولية

تتمتع أبوظبي بعلاقات اقتصادية ودبلوماسية قوية مع العديد من الدول في مختلف أنحاء العالم. وقد استثمرت أبوظبي

تشير التقديرات في العام 2005 إلى وجود 4.7 أخصائي أورام لكل مليون نسمة في أبوظبي. وهذه نسبة أقل بكثير عن النسبة في المملكة المتحدة (8.1) وألمانيا (8.7) وولاية أوريغون الأمريكية ذات الحجم المماثل (26). واستناداً إلى متوسط عمر السكان، ينبغي تواجد ما بين 6 و 12 أخصائي أورام لكل مليون نسمة للتمكن من تقديم الخدمات اللازمة دون أن يضطر المريض للانتظار مما قد يتسبب بحدوث عواقب وخيمة. وعلى الرغم من أن عدد أسرة المستشفيات للحالات الخطيرة المتوافرة لكل 1,000 نسمة في أبوظبي مساوي لعددتها في سنغافورة إلا أنه يقل كثيراً عن المستويات العالمية وبالتحديد في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا.

وبتحليل الطلب الحالي على مراكز العلاج المتخصصة نلاحظ وجود حاجة ماسة لما يلي:

- مركز للسرطان
- مركز لأمراض القلب
- مركز لأمراض الأطفال وحالات الولادة المتعسرة
- وحدة للجراحة التجميلية والحروق
- مستشفى متخصص للأمراض العقلية
- مركزان لجراحة وتقويم العظام
- مركزان للرضوض المتعددة والحوادث
- قسمان أو مركزان لتصوير الجزيئات
- داران للتمريض للرعاية طويلة الأجل
- أربعة مراكز لغسيل الكلى
- أربعة مراكز لأمراض إعتام عدسة العين
- خمسة مراكز لإعادة تأهيل المرضى.

3. استفادة محدودة ومستويات غير ثابتة

يجب أن يتمكن كل فرد من المقيمين في أبوظبي من الحصول على رعاية فائقة الجودة بشكل دائم داخل الإمارة. وسوف تُعالج هيئة الصحة - أبوظبي مشكلة الاستفادة من الخدمات ومستويات الجودة بهدف توفير خيارات أكبر ومعالجة أي قصور موجود حالياً. وتفيد التقديرات الأخيرة أن نسبة تصل إلى 25% من مرافق الرعاية الصحية ربما لا تتوافق مع كافة أنظمة الرعاية الصحية المعمول بها حالياً مما يستلزم معالجة فورية لهذا الوضع.

ويتطلب الأمر أسلوباً أكثر دقة للحصول على نتائج ثابتة عبر كافة المؤسسات العاملة في مجال الرعاية الصحية وإعطاء الثقة للمرضى ومقدمي خدمات الرعاية الصحية. وعلى وجه الخصوص يتطلب ذلك مقاييس اعتماد متطورة ونظام صارم للتفتيش وضبط الجودة في كافة المؤسسات لرفع مستويات

التأمين وأن يتكفلوا بتأمين موظفيهم الأجانب المؤهلين لهذا النظام، مع تغطية زوجات وأزواج الموظفين والأبناء بحد أقصى -ثلاثة أبناء- تحت سن 18 لكل موظف. ولتوحيد إجراءات الحصول على الخدمات الصحية، يتطلب الأمر أن تقدم مرافق الرعاية الصحية العامة والخاصة المخولة أنواع العلاج الطبي التالية للأفراد المؤمن عليهم:

- الفحوصات والرعاية الأولية عن طريق طبيب عام وعن طريق أخصائي في العيادات والمراكز الصحية
- الفحوصات المخبرية وفحوصات الأشعة
- الأدوية
- الرعاية والعلاج في حالات الطوارئ
- العلاج داخل المستشفيات
- تغطية تكاليف مرافق للمريض في الحالات الحرجة
- علاج الأسنان واللثة، باستثناء تقويم الأسنان وأطقم الأسنان.

سوف تقوم هيئة الصحة - أبو ظبي بالترخيص لكافة أنشطة التأمين الصحي في الإمارة ومراقبتها. كما ستقوم هيئة مستقلة غير ربحية وتُعرف باسم الطرف الثالث الإداري (TPA) بإدارة كافة أعمال الفواتير والمطالبات، وسوف يتحمل أصحاب العمل تكاليف التأمين لموظفيهم الأجانب وأفراد عائلاتهم.

أما بالنسبة للمواطنين في أبو ظبي، فإن الإمارة سوف تتحمل تكاليف تأمينهم، وقد تم إنشاء صندوق التمويل لتغطية التكاليف الصحية في المستقبل في الإمارة، ومن المتوقع أن ترتفع تلك المخصصات في العام 2025 بمعدل خمسة أضعاف مما هي عليه اليوم لمواطني الدولة. وسوف يستمر عمل الصندوق الخيري المخصص للأجانب الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف التأمين، وسيغطي أيضاً المزيد من الحالات الطبية الحرجة مثل السرطان وغسيل الكلى وحالات الرضوض والكسور المتعددة والإعاقة.

إضافة إلى ذلك سوف يتم تأسيس جهة جديدة تملكها الحكومة مستقلة عن هيئة الصحة وتُعرف باسم شركة أبو ظبي للخدمات الصحية للانضمام إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتتولى الإشراف على مرافق منح الرعاية الصحية في القطاع العام فضلاً عن إدارة البرامج والخدمات الصحية الوقائية في المناطق البعيدة (كالمنطقة الغربية من الإمارة).

2. رفع كفاءة المرافق الصحية لتلبية الطلب الحالي والمستقبلي

أعلنت حكومة أبو ظبي عن المشاريع الاستثمارية التالية لتحسين تزويد خدمات الرعاية الصحية في الإمارة:

هذه العلاقات بنجاح من خلال الاستعانة بالخبرات الدولية والحصول على أحدث ما توصلت إليه التقنية في مجالات مثل الطاقة والأعمال، والفرصة مواتية الآن لاستثمار تلك العلاقات في حقل الرعاية الصحية.

في السابق، اعتمدت أبو ظبي بشكل أساسي على الخبرات الدولية في الرعاية الصحية عن طريق تمويل علاج المواطنين بالخارج، وذلك كحل مؤقت وملائم للمرضى، إلا أن استمرار هذا الإجراء على المدى البعيد سوف يشكل فرصة ضائعة لجذب أفضل المؤسسات والمتخصصين في الرعاية الصحية إلى أبو ظبي. وتعتقد الحكومة أن الاعتماد على المؤسسات الدولية الموجودة بالخارج ليس خياراً عملياً، وبخاصة أن العديد من أفضل المؤسسات العالمية حريصة على أن يكون لها وجود في المنطقة.

الاستراتيجية

أصبحت هيئة الصحة - أبو ظبي اعتباراً من الأول من مارس من العام 2007 السلطة الحصرية لإعداد السياسات والتشريعات المرتبطة بإدارة الخدمات الصحية في الإمارة. وستتبنى الهيئة وترقب وتفرض مقاييس الجودة والخدمة المعترف بها دولياً. وللتأكد من الاستقلالية داخل إطار العمل الجديد هذا، سوف تتوقف الهيئة عن دورها المهيمن في تزويد الخدمات الصحية وتمويلها، وذلك باستثناء خدمات الرعاية الصحية في المناطق النائية وخدمات الطب الوقائي.

كما أن المبادرات الرامية لإصلاح عملية تزويد وإدارة الرعاية الصحية في أبو ظبي والتي تركز على اتجاهات وتحديات وفرص محددة على نحو منظم، ستسفر عن إقامة نظام صحي محكم ومنظم يتميز بسهولة استفادة السكان من خدمات صحية متاحة بمواصفات عالمية، وتقديم مكافآت مجزية لمناحي هذه الخدمات. وفيما يلي المبادرات الرئيسية:

1. تحديث نظام التأمين الصحي للمواطنين والوافدين

تم في العام 2006 استحداث نظام جديد للتأمين الصحي الإلزامي للمقيمين الأجانب وأفراد أسرهم. ويُنتظر إصدار نظام شامل للتأمين الصحي للمواطنين خلال النصف الثاني من العام 2007.

وتتمثل أبرز سمات هذا النظام الجديد في الآلية الواضحة لاسترداد نفقات العلاج والتي تتسم بالشفافية وإمكانية حصول المقيمين الأجانب والمواطنين على خدمات للرعاية الصحية بتكلفة مناسبة، إضافة لمصادر تمويل ثابتة ومعتمدة لأجود خدمات الرعاية الصحية في أبو ظبي. والأهم من ذلك أن استراتيجية نظام التأمين الصحي الجديد تمثل استثماراً مضموناً وثابتاً لمستقبل أفضل للرعاية الصحية في الإمارة.

وبموجب القانون، يجب أن يشترك أصحاب العمل في نظام

السرطان انتشاراً في الإمارة والمنطقة (سرطان الرئة والبروستاتا والثدي)

• إتاحة الفرصة للمتخصصين والمرضى للاطلاع على أحدث المعلومات المتوفرة في مستشفى جونز هوبكينز في بالتيمور، الذي حصل على جائزة "أفضل مستشفى" في الولايات المتحدة الأمريكية من مجلة يو اس نيوز أند وورلد ريبورت (US News & World Report) الواسعة الانتشار في الولايات المتحدة

• تدريب الكوادر الطبية المواطنة

• تم في العام 2006، افتتاح مركز إمبيرال كوليج لندن لعلاج السكري في أبوظبي، وهي المبادرة الأولى لشراكة بين شركة مبادلة للتنمية وإمبيرال كوليج لندن. ومن المتوقع أن يصبح هذا المركز المجهز على أحدث طراز واحداً من أكبر المرافق المتخصصة في علاج وأبحاث السكري في المنطقة

• سوف يشمل العلاج أعلى مستويات الرعاية المتخصصة للمرضى بدءاً من التشخيص المبدي إلى معالجة مرضى السكري والمضاعفات المرتبطة به. وتضم مرافق التشخيص الداخلية الشاملة خدمات التصوير الرقمي لشبكية العين وأجهزة الليزر لشبكية العين بالإضافة إلى أحدث أجهزة تخطيط القلب واختبارات الجهد للكشف عن المؤشرات الأولية لأمراض القلب

• من المتوقع أن تشمل البحوث مواضيع علم الأوبئة والبحوث الأساسية والإكلينيكية والوراثية التي تركز على مرض السكري في دولة الإمارات العربية المتحدة

• سوف يتولى المركز أيضاً مسؤولية التثقيف المستمر لمتخصصي الرعاية الصحية وتوعية الجمهور.

إضافة لذلك، تم التوصل إلى اتفاقية في سبتمبر من العام 2006 مع كليفلاند كلينيك (Cleveland Clinic) وهي من أكبر ثلاثة مستشفيات في الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء وإدارة وتشغيل مستشفى جديد في أبوظبي. وبفضل الشراكة مع كليفلاند كلينيك سوف يتم توفير خدمات لا مثيل لها وفرص للتدريب غير مسبوقة في النواحي الطبية والإدارية وبحوث عالية الجودة وحوافز مهمة للنهوض الشامل بنظام الرعاية الصحية في الإمارة.

وفي يونيو من العام 2006، تم توقيع اتفاقية أخرى مع كليفلاند كلينيك (Cleveland Clinic) تقوم الأخيرة بموجبها بإدارة مدينة الشيخ خليفة الطبية في أبوظبي والتي تشمل مستشفى الشيخ خليفة الذي يضم 550 سريراً، و جناح العلوم السلوكية ذي الـ 120 سريراً، ومركز أبوظبي للتأهيل الطبي الذي

الميزانية	المشروع
300,000,000 درهم	مستشفى جديد في المرفق
300,000,000 درهم	مستشفى جديد في العين
300,000,000 درهم	مركز التميز للأورام
230,000,000 درهم	البنية التحتية للمنطقة الغربية
150,000,000 درهم	منحة لمستشفى الواحة
140,000,000 درهم	نظام المعلومات الصحية (HIS)
100,000,000 درهم	تجديد مستشفى الجزيرة
25,000,000 درهم	عنابر جديدة في مستشفى العين
25,000,000 درهم	برنامج القلب في مدينة الشيخ خليفة الطبية

وكجزء من الجهود الرامية لفرض معايير أعلى، أغلقت الهيئة مؤخراً 25 عيادة للرعاية الصحية الأولية وستقوم بإنشاء مرافق جديدة لتشمل خدمات إضافية بما فيها علاج الأسنان. وسوف تتم إعادة تعريف عيادات الرعاية الصحية الأولية بحيث تركز على تعزيز دور الطبيب العام ليصبح مسؤول الرعاية الأكثر فاعلية في المستشفيات بحيث تصبح هذه العيادات مراكز جذب للمستفيدين اللذين ابتعدوا عنها في الماضي.

3. شراكات دولية تفتح أفقاً جديدة

من العناصر الرئيسية لاستراتيجية الحكومة في مجال الرعاية الصحية الدخول في شراكات تتميز بتحقيق المنافع المتبادلة مع مؤسسات دولية مختارة تعمل في مجال الرعاية الصحية الدولية، إذ أعلن عن عدة شراكات مهمة بين أبوظبي وكبرى مؤسسات الرعاية الصحية الدولية مما مهد السبيل لقيام مرافق جديدة للرعاية الصحية على طراز عالمي تتضمن أعلى مستويات التدريب ومعايير الرعاية الصحية المحسنة والجودة التي تشمل القطاع ككل.

وفي مارس من العام 2006، أبرمت اتفاقية لمدة عشر سنوات بين هيئة الصحة ومستشفى جونز هوبكينز مديسين (Johns Hopkins Medicine) في الولايات المتحدة الأمريكية، وبموجب هذه الاتفاقية سوف تتولى جونز هوبكينز مديسين الإشراف الإداري والتشغيلي على مستشفى توام وسعته 469 سريراً، والذي يُعد من أكبر وأرقى المستشفيات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتشتمل الاتفاقية على:

- مراجعة وتقييم لمدة تسعة أشهر لاحتياجات المستشفى
- تنفيذ أنظمة الإدارة
- تأسيس مراكز للتميز في مجموعة من المجالات الإكلينيكية المتخصصة مثل مركز التميز للأورام لعلاج أكثر حالات

يتسع لـ 100 سرير، فضلاً عن أكثر من 12 عيادة خارجية متخصصة وتسع مراكز للرعاية الصحية الأولية في مختلف أنحاء مدينة أبوظبي.

4. مستوى متميز للخدمات، نظام صارم للترخيص والتفتيش

تقوم الحكومة حالياً بتعديل القوانين المتعلقة بجودة ومعايير الرعاية الصحية مع إصدار قوانين جديدة للمحافظة على المستويات الحالية وتحسينها في المستقبل. وسوف توفر هذه القوانين نظاماً أكثر دقة في معايير الاعتماد.

ومن المبادرات الرئيسية في هذا المجال:

- مراجعة شاملة للامتيازات والمؤهلات والشهادات العلمية لكافة المتخصصين في حقل الرعاية الصحية في أبوظبي
- وضع حد مناسب للمؤهلات التعليمية لكل مختص في مجال الرعاية الصحية بناءً على المؤهلات وسنوات الخبرة
- إنشاء فرق تفتيش مؤهلة لمراقبة المرافق وخبراء الرعاية الصحية بصورة صارمة
- فرض مقاييس ترخيص صارمة لكل مرافق الرعاية الصحية بناءً على الحد الأدنى للمستويات وتحسين الجودة والشهادات المصدقة
- تصنيف واعتماد كافة مرافق الرعاية الصحية في أبوظبي من خلال الشراكة مع المفوضية المشتركة للاعتماد والتأهيل الدولي (JCIA)
- العمل مع شريك دولي لتحديد معايير امتحانات الرعاية الصحية في أبوظبي
- العمل مع شريك فني لإنشاء نظام متكامل للمعلومات الصحية.

التنسيق

تنسق الهيئة أنشطتها مع وزارة الصحة الاتحادية ومجلسها الاستشاري. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الهيئة أن تقوم بالتنسيق مع الجهات التالية داخل أبوظبي:

- الدائرة التي ستكون مسؤولة عن تمويل تأمينات الرعاية الصحية والخدمات للمواطنين
- دائرة الشؤون البلدية
- الدوائر والهيئات التي تقوم بحملات للتوعية العامة في مجال الصحة مثل هيئة رقابة الأغذية
- الهيئات التعليمية المتنوعة المسؤولة عن التعليم الصحي والبدني في المدارس وعن استقطاب الكوادر المتخصصة في الرعاية الصحية.

التعليم إرساء قاعدة للريادة العالمية

الهدف

أبوظبي والعين والمنطقة الغربية. وتشترك هذه الجهات في إدارة المدارس الحكومية والمناطق التعليمية الثلاث في إمارة أبوظبي وتشرف في الوقت ذاته على خدمات التعليم التي يقدمها عدد من الشركاء في القطاع الخاص.

وفي بداية العام 2007 أعلنت حكومة أبوظبي عن نيتها تأسيس دائرة خاصة بالتعليم لإدارة تقديم خدمات التعليم في الإمارة.

تأسس مجلس أبوظبي للتعليم (ADEC) في شهر سبتمبر من العام 2005 برأسة سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي.

والمجلس هيئة مستقلة يقع على عاتقه بشكل أساسي تطوير وتحسين المؤسسات التعليمية وتعزيز جودة الخدمات التعليمية في الإمارة. وبموجب الصلاحيات الممنوحة للمجلس لتحسين أداء ومخرجات النظام التعليمي في أبوظبي، فقد شرع المجلس بصياغة استراتيجية تهدف إلى وضع خطط تعليمية تلبى الاحتياجات وتتسجم مع السياسة العامة للتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويؤدي المجلس في الوقت الراهن دوراً استشارياً.

ومن المكونات الرئيسية لسياسة الحكومة في مجال التعليم تيسير العمليات الإجرائية، وضمان وجود تنسيق وثيق بين كافة الهيئات العامة والخاصة في قطاع التعليم لتحقيق التجانس والانسجام في هذا القطاع.

المساهمة في رؤية أبوظبي

تشتمل الرؤية الطموحة التي أرساها المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي على توافر مجتمع آمن واقتصاد مُنفتح ونشط مؤسس على الدعائم التالية:

- خدمات تعليمية وصحية عالية الجودة وبنية تحتية متطورة
- قطاع خاص فاعل ومؤثر
- إقامة اقتصاد مرتكز على المعرفة المستدامة
- بيئة تشريعية تتسم بالكفاءة والشفافية
- استقرار أمني على الصعيدين الداخلي والخارجي
- المحافظة على العلاقات المتميزة مع بقية دول العالم على مختلف الأصعدة
- تطوير الموارد في الإمارة
- المحافظة على قيم إمارة أبوظبي وثقافتها وتراثها
- مواصلة الإسهام في توثيق عرى الاتحاد بين إمارات الدولة.

يعتمد تحقيق الأهداف التنموية لدولة الإمارات العربية المتحدة وإمارة أبوظبي بشكل أساسي على توافر كوادر بشرية مؤهلة وقادرة على الابتكار. وقد حدد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة أبوظبي، التعليم بوصفه أحد الركائز التي ستمكن أبوظبي من تحقيق معايير التميز السائدة في الدول المتقدمة في مجال التعليم في العالم.

ومن الأهداف الرئيسية لخطة تطوير التعليم في أبوظبي استحداث نظام تعليمي يتصف بالشمولية، ويعتمد على أفضل الخبرات المتاحة، كما يطبق أرقى المعايير المعروفة على مستوى العالم. ولتحقيق ذلك، تنظر حكومة الإمارة إلى هدف تحسين مخرجات النظام التعليمي على أنه يشكل أولوية وطنية مهمة.

وتمثل إعادة الهيكلة الخطوة الأولى على طريق تطوير النظام التعليمي، بحيث:

- تكون الحكومة أقل تدخلاً في التزويد المباشر للخدمات التعليمية
- قيام القطاع الخاص بتوفير مدى أوسع من الخدمات التعليمية بالنيابة عن الحكومة
- تركيز دور الحكومة على الجوانب التنظيمية والإشرافية المتعلقة بالنظام التعليمي، مع تبني أفضل الممارسات المعروفة على مستوى العالم
- رفع مستوى مشاركة مواطني الدولة في المهن ذات الصلة بالتدريس وإدارة النظام التعليمي
- تحقيق مزيد من الكفاءة على صعيد تكاليف التعليم، من خلال تبني ممارسات جديدة في إدارة المدارس واعتماد هياكل تنظيمية حديثة لجميع المؤسسات التعليمية في الإمارة.

ومن المنتظر أن تعمل خطة تطوير التعليم على تحويل أبوظبي إلى مركز تعليمي متميز على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة.

وتضطلع عدة جهات حكومية بمسؤولية إدارة وتقديم الخدمات التعليمية في إمارة أبوظبي، وتضع وزارة التربية والتعليم الاتحادية الاستراتيجية الشاملة للتعليم التي يتعين تطبيقها في جميع أنحاء الدولة. أما على صعيد الإمارة فإن مجلس أبوظبي للتعليم هو الجهة المسؤولة عن تنسيق هذه التوجيهات وتطوير النظام التعليمي في المناطق التعليمية الثلاث في الإمارة -

وتتوافر أيضاً فرص مستمرة لتحسين جودة التعليم الفني في أبوظبي. وتشمل التحديات على وجه الخصوص تحسين مهارات اللغة الإنجليزية بغرض زيادة فرص مواصلة الدراسة المتاحة للطلاب، ورفع مستوى المساءلة، وإدخال أساليب تدريس مبتكرة، تتيح المشاركة من قبل القطاع الصناعي وتكون مُعدّة وفقاً لاحتياجات الطلاب. ومن أهم النقاط الواجب أخذها بعين الاعتبار ضرورة توفير المزيد من فرص العمل لخريجي التعليم الفني في أبوظبي.

الاستراتيجية

تعتمد استراتيجية تطوير أداء وإدارة الخدمات التعليمية في أبوظبي على العناصر التالية:

1. إدخال قواعد رئيسية لجميع المبادرات في مجال التعليم

يتطلب الوصول إلى معايير حديثة للجودة توافر ثلاث قواعد رئيسية تشكل القاسم المشترك لكافة الإجراءات والأنشطة المتعلقة بتطوير النظام التعليمي:

1. تحسين المناهج الدراسية في كافة المؤسسات التعليمية.
2. تعزيز الاحترافية المهنية لدى المعلمين.
3. تأسيس ثقافة تعليمية مبنية على الأداء والنتائج والمخرجات بدلاً من المدخلات.

إن من سمات أي نظام تعليمي متطور إتاحة فرص التعليم للفرد خلال جميع مراحل حياته. وذلك من خلال توفير:

- استراتيجية دقيقة لتعليم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة وتوفير
- مرافق مدرسية ملائمة ومناهج حديثة
- مسارات واضحة لمواصلة التعليم الجامعي والفني
- فرص مستمرة لتعليم الكبار تتيح لهم إمكانية إعادة التدريب وتطوير مهارات جديدة.

وتسعى حكومة أبوظبي على الدوام إلى تحسين النظام التعليمي في الإمارة وإدخال إضافات عليه، وذلك لضمان حصول الطلاب على الإمكانيات والتقنيات والمؤهلات والمهارات المطلوبة لإدارة التوسع المستمر في اقتصاد الإمارة.

2. إطلاق برامج تعليمية للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة

إن نظام التعليم في الإمارة حديث العهد إذا ما قورن بالأنظمة التعليمية حول العالم. ولذلك لا تتوافر كافة العناصر اللازمة

ويعتبر توافر نظام تعليمي عالي المستوى ويغطي جميع المراحل الدراسية - بما في ذلك تعليم الأطفال والتعليم المدرسي والجامعي وتعليم الكبار - مطلباً أساسياً لتحقيق تلك الرؤية.

موجهات السياسة

حددت دراسات مقارنة دولية أجريت في العامين 2001 و2005 لصالح وزارة التربية والتعليم الفرص التالية لتحسين نظام التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة:

- بلغت نسبة المعلمين الحاصلين على شهادات جامعية في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 44%. وبدت هذه النسبة منخفضة بالمقارنة مع 80% في سنغافورة و 97% في اليابان
- بلغت فترة تدريب المعلمين الجُدد في دولة الإمارات العربية المتحدة قبل التحاقهم بالعمل نحو أسبوعين، وهي مدة قصيرة مقارنة بالبلدان الأخرى التي تتراوح فيها فترة التدريب من سنة إلى سنتين
- بلغت مدة العام الدراسي في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 130 يوماً، وهذا أقل بكثير عن اليابان وسنغافورة اللتين تزيد فيهما مدة العام الدراسي على 200 يوماً
- ادى قصر اليوم الدراسي بشكل خاص والعام الدراسي بشكل عام خلال فترة الدراسة -بالإضافة إلى تحديد سقف التعليم الإلزامي بالصف التاسع - إلى خفض الزمن الدراسي بشكل عام إلى أقل من 50% بالمقارنة بالزمن الدراسي المفترض وفقاً للمعايير الدولية
- اتضح أن المعلمين في دولة الإمارات العربية المتحدة يتقاضون رواتب تقل بنسبة 10% إلى 50% عن نظرائهم في البلدان الأخرى، كما تبين أنهم لا يحصلون على مكافآت تقديرية للأداء المتميز
- حظيت رواتب الموظفين من غير المعلمين بنحو 40% من ميزانية التعليم، وهذا أكبر بكثير من النسبة الخاصة باليابان على سبيل المثال والبالغة 25%
- في أبوظبي، كانت وزارة التربية والتعليم تتولى تشغيل وتنظيم المؤسسات التعليمية إضافة إلى رسم التوجهات الاستراتيجية للقطاع. وأوضحت نتائج الدراسة أن تركيز الهيئات المناظرة للوزارة في العديد من البلدان الأخرى كان منصباً على السياسة وصياغة التوجهات الاستراتيجية عوضاً من عمليات التشغيل اليومية
- تبين وجود مجال للتطوير في نظام التعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك على صعيد معدلات الرسوب ومعدلات ترك الدراسة والأداء بوجه عام مقارنة بالمعدلات العالمية.

الرائدة أكبر الأثر في توجيه قرارات السياسة العامة في المستقبل حيال التوسع في إشراك القطاع الخاص في تقديم خدمات المدارس العامة بالنيابة عن حكومة أبوظبي. كما سيكون بالإمكان التوصل إلى فهم دقيق لحجم الفوائد المترتبة على المبادرات العديدة الجاري تجربتها في مدارس معينة. وتدلل المؤشرات الأولية لنتائج البرامج التعليمية التي تم العمل على تحسينها والارتقاء بها على إمكانية توسيع نطاق العمل بالبرنامج التجريبي ليشمل 30 مدرسة إضافية اعتباراً من سبتمبر من العام 2007. وبينما تشمل المدارس التجريبية الـ 30 الأولى مختلف المراحل من التمهيدي حتى الصف الخامس، فستشمل الدفعة الثانية من المدارس التجريبية المراحل الدراسية من الصف السادس حتى التاسع.

6. الأساليب الأخرى لمساهمة القطاع الخاص

سيتم في سبتمبر من العام 2007 تنفيذ نموذج لمدارس حكومية مستقلة في إمارة أبوظبي. ومن خلال هذا البرنامج، ستتولى مجموعة من مقدمي الخدمات التعليمية من القطاع الخاص المحلي والدولي المسؤولية الكاملة لتقديم الخدمات التعليمية اليومية للطلاب. وستساهم هذه المبادرة في تعزيز الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل استغلال أفضل لخبرة القطاع الخاص في تقديم خدمات التعليم.

7. تطوير المناهج الجديدة

للوصول إلى مناهج تتسجم وأفضل المعايير المعروفة عالمياً، فقد تم إجراء مراجعة شاملة ورسمية للمناهج المدرسية في أبوظبي، وذلك بالتعاون مع مجموعة من المستشارين الدوليين المؤهلين. وقد أسفرت هذه المراجعة عن تبني مجلس أبوظبي للتعليم لمعايير جديدة في وضع المناهج علماً بأن هذه المعايير سبق وأن تم تنفيذها في المدارس التجريبية الخاصة والمدارس النموذجية للصفوف من التمهيدي لغاية الصف الخامس. وسيتم في سبتمبر من العام 2007 تطبيق المناهج الجديدة على الصف السادس إلى التاسع في كافة المدارس التجريبية الخاصة والنموذجية. ويتسم المنهج الدراسي الجديد بتركيز أكبر على التربية الرياضية والصحية وعلى الصحة الوقائية في إمارة أبوظبي ودولة الإمارات عموماً.

8. تعزيز سمة الاحترافية المهنية لدى المعلمين

تتطلب التغييرات التي يشهدها النظام التعليمي أن يكون المعلمين الذين يتم تعيينهم مستقبلاً من حملة درجة البكالوريوس وأن تتوافر لديهم مستويات مناسبة من المهارات في اللغة الإنجليزية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعلمين الحاليين مطالبين بتطوير مهاراتهم من خلال دورات تدريبية أثناء العطلات المدرسية. وتجدر الإشارة إلى وجود جهود لتطوير مبادرة جديدة في أبوظبي لعقد دورات تدريبية متخصصة لاعتماد المعلمين على المستوى الجامعي. وسوف تكون تلك الدورات إلزامية لجميع المعلمين الجدد في المدارس الحكومية في أبوظبي. إضافة إلى ذلك، فقد تم إنشاء معهد جديد خاص بتدريب المعلمين.

لدعم العملية التعليمية مثلما هي الحال في البلدان الأخرى المتطورة. ومن ضمن المجالات التي يمكن تحسينها في الإمارة التعليم خلال مرحلة الطفولة المبكرة.

لقد برهنت الأبحاث على أهمية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للأطفال ممن تقل أعمارهم عن 3 سنوات، إذ أن ذلك يؤثر في قدرتهم على التعلم خلال المراحل اللاحقة إضافة إلى التأثير في الجوانب الاجتماعية لحياتهم. واستجابة للإدراك المتنامي لأهمية تعليم الصغار مهارات التفاعل والقراءة والكتابة قبل بلوغهم السنة الثالثة من العمر، فسوف تقوم الإمارة بإعداد وتنفيذ استراتيجية للتعليم خلال مرحلة الطفولة المبكرة.

3. تحسين العمليات المدرسية والتعليم المدرسي

تأسس نظام التعليم المدرسي في أبوظبي خلال فترة من النمو والتوسع السريعين للإمارة. وقد حان الوقت لمراجعة مدى كفاءة هذا النظام للتأكد من قدرته على تلبية احتياجات الأسر في المستقبل.

وتُدار العمليات الحالية للمدارس من خلال ثلاث مناطق تعليمية في أبوظبي والعين والمنطقة الغربية. وتجري الآن مراجعة مدى فاعلية هذا الهيكل التنظيمي، إضافة إلى مراجعة تفاصيل العمليات ضمن كل مدرسة من المدارس على حدة. ولتحسين فاعلية هذا الهيكل التنظيمي والوصول إلى مقاربات جديدة، فإن العمل جارٍ حالياً من أجل تنفيذ مجموعة من المبادرات المتميزة:

4. برنامج المدارس النموذجية

يسعى البرنامج التجريبي للمدارس النموذجية إلى تجربة زيادة معدل الإنفاق على الطالب الواحد ومن ثم زيادة الاستثمار في 23 مدرسة في كافة أنحاء إمارة أبوظبي. ويستند البرنامج إلى المعايير العالمية المثلث للإنفاق على الطالب. وتشارك في البرنامج عشر مدارس من أبوظبي وتسع مدارس من العين وأربع مدارس من المنطقة الغربية.

5. الشراكة بين القطاعين العام والخاص

انسجماً مع عملية إعادة الهيكلة للقطاع الحكومي التي تسعى إلى تقليص دور الحكومة كمزود للخدمات وإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص لتأدية دور أكبر في هذا المجال، فقد أطلق مجلس أبوظبي للتعليم مشروعاً تجريبياً لإدارة المدارس الحكومية يستند إلى مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك بالتعاون مع أربعة مزودين دوليين لخدمات المدارس الخاصة يقومون حالياً بتشغيل 30 مدرسة في الإمارة. وبموجب هذا المشروع التجريبي الذي تبلغ مدته ثلاث سنوات، يقوم المزودون الأربعة لخدمات المدارس الخاصة بإدارة المدارس الحكومية بالتعاون مع المجلس. ويتم تقييم هذه التجربة الرائدة من خلال متابعة تطور أداء كل من الطالب والمعلم والمدرسة. وسوف يكون لنجاح هذه التجربة

دائرة الشؤون البلدية وشركات التطوير العقاري الخاصة على صعيد التخطيط لإنشاء المدارس في المشاريع السكنية الجديدة، ومع دائرة النقل لضمان توافر وسائل النقل العام إلى المدارس بصفة ملائمة.

11. تفعيل استخدام أدوات التقنية على نحو متكامل

ينبغي أن تتوافر للطلاب في أبوظبي أفضل الأدوات التقنية المتاحة، كما يجب أن يكون الكادر التدريسي مدرباً بشكل كامل على الاستخدام الصحيح للتقنية في البيئة التعليمية - وهذا يعني معرفة متى يتوجب استخدام أدوات التقنية والآليات اللازمة لذلك بقدر ما يعني معرفة متى لا يكون استخدامها ملائماً وكيف يتم ذلك. ولتحقيق هذه الرؤية، تمتلك منطقة أبوظبي التعليمية واحدة من أفضل البنى التحتية لتقنية المعلومات على مستوى العالم. ويمكن - بمساندة من القطاع الخاص - توفير هذه البنية التحتية المتطورة في جميع المدارس بدولة الإمارات العربية المتحدة. وتضم البنية التحتية لتقنية المعلومات في منطقة أبوظبي التعليمية أربعة جوانب رئيسية:

(أ) الإدارة: يتيح النظام إمكانية تطبيق الإدارة المركزية وتجميع البيانات الخاصة بجميع المدارس التابعة لمنطقة أبوظبي التعليمية، وهذا يشمل الموارد البشرية وحوكمة المدارس والمعلومات الأكاديمية وتقلات الطلاب بين المدارس، إضافة إلى تحليل البيانات للوقوف على مستوى المخرجات التعليمية.

(ب) نظام لإدارة التعلم: يمكن إدارة مختلف الجوانب المتعلقة بتدريس المناهج وتعلم الطلاب بصورة مركزية أو محلية. وفي الوقت المناسب، سوف يُضاف إلى النظام أدوات جديدة للتدريس من شأنها تعزيز قدرة الطلاب على التعلم.

(ج) نظام للتواصل بين الجهات المعنية: يمكن إعطاء كل من له صلة مباشرة بالنظام التعليمي حق الوصول إلى الشبكة الجديدة، وذلك لإتاحة إمكانية الاتصال بين مختلف الجهات المعنية بالتعليم من خلال الهاتف والفاكس والرسائل النصية القصيرة والبريد الإلكتروني والبريد الصوتي. ويستخدم النظام لإدارة عملية التواصل بين المعلم والطلاب من جهة، والتواصل بين المعلم وأولياء الأمور بشأن المسائل المتعلقة بأبنائهم الطلاب من جهة أخرى.

(د) نظام للتواصل من خلال الإنترنت: تستطيع كل مدرسة أن تنشئ موقعاً إلكترونياً لها على شبكة الإنترنت، وأن تقوم بإدارته. وهذا يمكنها من التواصل مع العالم الخارجي من خلال الوسائط الإلكترونية.

ويمكن الدخول إلى النظام من خلال مختبرات الكمبيوتر في كل مدرسة من المدارس التابعة لمنطقة أبوظبي التعليمية. ومع مرور الوقت، سيكون بالإمكان تطبيق هذا النموذج في جميع

واعتباراً من سبتمبر من العام 2007 ستتولى كلية خاصة يتم إنشاؤها تحت اسم "كلية الإمارات لتطوير التعليم" توفير وتقديم برامج لتطوير الكفاءات والمؤهلات التعليمية المرتبطة بها. كما ستقدم الكلية خلال العام الدراسي 2008/2007 برامج لتأهيل وإجازة المعلمين والمؤهلات الخاصة بهم. والجدير بالذكر أن معهد سنغافورة الوطني للتعليم، باعتباره شريكاً لحكومة أبوظبي في تأسيس كلية الإمارات لتطوير التعليم، قد أسهم في التطوير المهني للمعلمين في الإمارة منذ العام 2005.

9. مراجعة الأطر التنظيمية للمدارس

تنقسم كل مدرسة من المدارس الحكومية بشكل عام إلى المراحل التالية: رياض الأطفال من سن الثالثة (2-1 KG) وأقسام منفصلة للبنين والبنات للمرحلة الأساسية (حلقة أولى)، ومن ثم المرحلة الأساسية (حلقة ثانية)، وانتهاءً بالمرحلة الثانوية. ويبلغ متوسط عدد الطلاب في المدرسة الواحدة نحو 400 طالب؛ وهو عدد أقل من عدد الطلاب في المدارس في البلدان الأكثر تطوراً. ولن يخضع الفصل القائم بين البنين والبنات، إلى أية مراجعة، إذ أن الفوائد التعليمية والاجتماعية المترتبة عليه واضحة وراسخة. إلا أن توزع العدد القليل للطلاب في كل مدرسة على سبعة أقسام يؤدي إلى حدوث ازدواجية وقيود في تخصيص الموارد المتاحة. وقد قام مجلس أبوظبي للتعليم بمراجعة الهيكل الإداري لعينة مختارة من المدارس. وتم نتيجة لذلك، إعداد برنامج تجريبي يتضمن اندماج عشر مدارس صغيرة لتتحول إلى خمس مؤسسات تعليمية أكبر تضم الصفوف من رياض الأطفال لغاية الصف الثاني عشر. ويهدف هذا المخطط التجريبي إلى التعرف على أفضل الأطر التنظيمية المتاحة من خلال ضم واندماج المدارس وبما يؤدي إلى تحقيق نتائج أفضل للطلاب.

10. رفع مستوى التنسيق في مجال التخطيط للمدارس

يتوجب رفع مستوى التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية التي تعنى بتخطيط المدارس وتشييدها وصيانتها، كما يتوجب تزويد المسؤولين عن التخطيط للمدارس بجميع البيانات الديموغرافية التي يحتاجونها للقيام بعملهم على أفضل وجه، بالإضافة إلى ضرورة إشراك الجهات القائمة على تشغيل المدارس في التخطيط للمباني المدرسية وفي الإشراف على عمليات البناء؛ فقد حدث في السابق أن اضطر مشغلو المدارس إلى إجراء تعديلات على مبان مدرسية جديدة تسلموها وذلك ليتمكنوا من استيعاب احتياجات الطلاب على النحو المطلوب.

ويعكف مجلس أبوظبي للتعليم حالياً على تنفيذ دراسة ديموغرافية بغرض توفير معلومات واقية لصناع القرار بشأن الاحتياجات المستقبلية من المرافق المدرسية الجديدة أو المُجددة. ونشير هنا إلى الحاجة إلى المزيد من التنسيق مع

والعلوم الإنسانية والفنون والآداب. كما ستمنح درجات الليسانس والماجستير والدكتوراه في التاريخ وتاريخ الفنون والموسيقى والجغرافيا والتخطيط والآداب والفلسفة وعلم الاجتماع والمعلومات والاتصالات. وسوف تُدرس كافة الموضوعات باللغة الفرنسية من قبل أساتذة من جامعة السوربون في باريس.

كما تم أيضاً إنجاز شراكتين دوليتين ناجحتين مع إسياد (INSEAD) - وهي واحدة من أضخم الجامعات التي تقدم برامج للتعليم العالي في مجال الأعمال - وبين المعهد البترولي وكلية كولورادو للمعادن (Colorado School of Mines). وسوف تجلب الشراكة مع إسياد (INSEAD) أنشطة بحثية متخصصة إلى أبوظبي، وستتيح بالتالي للإمارة فرص غير مسبوقة في مجال التعليم المتصل بالأعمال.

يتم حالياً تنفيذ أعمال تحديث وتطوير ملموسة سوف يكون من شأنها تحسين مرافق التعليم العالي في أبوظبي وتوسعتها. فقد أبرمت جامعة الإمارات في العين اتفاقية امتياز لمدة 28 عاماً مع شركة الحكمة للتنمية لإقامة حرم جامعي جديد يكون قادراً على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب الذين يتقدمون إلى الجامعة. وتتكون الجامعة في الوقت الراهن من خمسة مجمعات أكاديمية مستقلة وسبعة مرافق سكنية، ويبلغ إجمالي عدد الطلاب فيها نحو 15,000 طالباً. ورغم ذلك فإن الطلب المتزايد والمرافق القديمة حتماً ضرورة التحرك بصفة فورية لضمان قدرة الجامعة على مواصلة تحقيق أهدافها التعليمية والاجتماعية، والاستمرار في تلبية أهداف سياسات التعليم الحكومية.

ويبرز مشروع تطوير جامعة الإمارات عنصراً آخر في سياسة التعليم العالي يتمثل في إشراك القطاع الخاص في عملية توفير الخدمات والمرافق التعليمية. فالتفاهة الامتياز المبرمة مع شركة الحكمة للتنمية، سوف تتيح للمؤسسات الاستثمارية الفرصة لتصبح من المساهمين الأساسيين في الحرم الجامعي الجديد، وذلك عن طريق تمويل إنشائه وتجهيزه وتشغيله وتجميله. وعلى هذا الأساس، سوف يكون بإمكان الجامعة التركيز كلياً على مسؤولياتها الأكاديمية والتعليمية. ومن المشاريع المهمة الأخرى نقل موقع جامعة زايد وإنشاء مدينة جامعية جديدة ضخمة. وكلاهما يمثل توسعاً هاماً في قدرة أبوظبي على توفير أفضل الخدمات في مجال التعليم العالي - بما في ذلك المرافق المتطورة والتقنيات الحديثة - لتعزيز فرص بروز الإمارة كوجهة تعليمية مهمة.

تعد كليات التقنية العليا إحدى المقومات الإضافية للتعليم العالي في أبوظبي. وتقدم هذه الكلية للطلاب بيئة تعليمية تقنية ومتطورة من خلال سلسلة كبيرة من البرامج تؤهلهم للتخرج بدرجات دبلوم ودبلوم عالي وبكالوريوس. وتتميز كليات التقنية العليا باعتبارها جزءاً فاعلاً في المجتمع تتواصل مع كافة إمارات الدولة.

المناطق التعليمية في الإمارة - وهذا أمر تنوي الحكومة العمل على تحقيقه. فضلاً عن هذا كله، يجري حالياً تدريب المعلمين على استخدام أدوات التقنية الحديثة، ومن المتوقع الوصول خلال فترة وجيزة إلى هدف حصول جميع المعلمين على رخصة القيادة الدولية للكمبيوتر.

12. التركيز على قضايا الصحة والسلامة

تشير الدراسات إلى أن معدل زيادة الوزن لدى الأطفال من سن 5-17 في الإمارات بلغ نحو 21% مما يشير إلى وجود ارتباط قوي بشيوع الإصابة بداء السكري من النوع الثاني. وبالرغم من ذلك، فإن سبل الوقاية من المرض لا يتم تعليمها للطلاب في المدارس. وفي حين تتوافر لدى المدارس مناهج للتعليم البدني، إلا أن مستوى الاهتمام بأنماط المعيشة السليمة وبالوقاية من الأمراض يعاني من قصور واضح. وفي ظل الإدراك القائم للأهمية الفائقة التي يحظى بها هدف تحسين الظروف الصحية للجميع في الإمارة، سوف يعمل مجلس أبوظبي للتعليم مع مختلف الهيئات الصحية ذات الصلة من أجل ترسيخ الوعي لدى طلبة المدارس بأهمية اتباع نظام غذائي صحي ومتوازن، وأيضاً بأهمية القيام بالتمارين الرياضية بصفة مستمرة، وذلك للوقاية من مرض السكري وغيره من الأمراض المزمنة.

13. تطوير فرص متميزة للتعليم العالي في أبوظبي

تتمثل الأولوية الرئيسية للحكومة على صعيد التعليم العالي في إتاحة فرص في أبوظبي تضاهي في جودتها الفرص التي كان الطلاب في السابق يسافرون إلى خارج البلاد من أجلها. وهذا يتطلب بصفة رئيسية إقامة شراكات مع المؤسسات الدولية الكبرى لإنشاء مرافق تعليمية جديدة في أبوظبي، إضافة إلى السعي لتحسين أداء المؤسسات الموجودة حالياً بالإمارة، بما يليب الطلب المتزايد على فرص التعليم العالي المتاحة محلياً.

وثمة مبادرات جديدة للتعليم العالي يجري تنفيذها لتحسين جودة المرافق التعليمية في أبوظبي وإتاحة فرص تعليمية وتنشيطية يندر توافرها في الكثير من بلدان العالم.

وفي شهر مايو من العام 2006 أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة أبوظبي، القانون رقم (14) لعام (2006) بتأسيس جامعة السوربون في أبوظبي (Paris Sorbonne University). وسوف تسعى جامعة السوربون في أبوظبي - التي يمتلكها مجلس أبوظبي للتعليم - إلى تطوير فرص التعليم العالي في الإمارة من خلال شراكة مع إحدى أكبر المؤسسات الأكاديمية الرائدة على مستوى العالم.

وسوف تمنح الجامعة درجات علمية في العلوم الاجتماعية

التكنولوجيا التطبيقية ومعهد أبوظبي للتعليم والتدريب المهني إلى إتاحة الفرص لمن يرغب بالالتحاق بالتعليم المهني والتقني من خلال تقديم برامج مهنية من الصف التاسع ولغاية نيل درجة علمية في التعليم المهني.

التنسيق

في الوقت الحالي، تشترك العديد من الجهات الرسمية في توفير الخدمات التعليمية لمرحلة الطفولة المبكرة والمرحلة المدرسية، إضافة إلى خدمات التعليم المستمر. وتضم هذه الجهات بصفة أساسية كل من وزارة التربية والتعليم، والمناطق التعليمية الثلاث في أبوظبي والعين والمنطقة الغربية، ووزارة التعليم العالي، ومجلس أبوظبي للتعليم. وتجدر الإشارة هنا إلى نية المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي تبني إطار جديد يضمن حصر مسؤولية تمويل التعليم في جهة مركزية واحدة تتولى مهمة متابعة النتائج والمخرجات وتقييمها. كما سيكون من شأن هذا الإطار الجديد حصر مهام الإشراف على النظام التعليمي في جهة تنظيمية واحدة، والدفع باتجاه استخدام أوسع وأكثر شمولية لمفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وبشكل عام، يقوم مجلس أبوظبي للتعليم في الوقت الحاضر بالإشراف على دراسة ديموغرافية بغرض توفير معلومات وافية لصناع القرار بشأن الاحتياجات المستقبلية من المؤسسات التعليمية. ومن المفهوم أن إنشاء أي مدارس جديدة أو تطوير المدارس القائمة لا بد أن يتم من خلال التنسيق المباشر مع دائرة الشؤون البلدية لهذه الغاية.

إن النجاح الذي تحقق على صعيد تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات في المدارس يستدعي ربط مختلف الجهات ذات الصلة بالتعليم بالإمارة بشكل مباشر مع استراتيجية الحكومة الإلكترونية الجاري تنفيذها، بحيث يستفيد أخصائيو التعليم من المشاركة الوثيقة مع العاملين في مجال الصحة. وبالتأكيد فإن إطلاق مبادرة تعنى بصحة وسلامة طلاب المدارس وأسرههم يستدعي إقامة روابط رسمية مع دائرة الصحة.

14. التعليم الفني والمهني المتطور

يحظى التعليم الفني المتطور بأهمية خاصة بالنسبة إلى إمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك نظراً للدور الذي يمكن أن يؤديه في تلبية الطلب على المهارات الفنية، سواء في الوقت الحاضر أو مستقبلاً. ولهذه الغاية، فقد تم في العام 2005 تأسيس معهد جديد للتكنولوجيا التطبيقية بغرض خدمة الاستراتيجية الطموحة للحكومة في مجال التعليم الفني. ويتمتع هذا المعهد الجديد - الذي تمتلكه حكومة أبوظبي - بالاستقلال المالي والإداري، كما أنه له صفة قانونية تمنحه كافة الصلاحيات اللازمة لتنفيذ برامجها والالتزام بمسؤولياته.

ويندرج تحت مظلة المعهد أربعة مجتمعات لمدارس ثانوية فنية تتبنى برنامجاً تعليمياً حديثاً، وتشرف عليها هيئة إدارة جديدة. وسيرتفع عدد مجتمعات مدارس التعليم الفني الثانوية إلى خمس في العام 2006، وستصل القدرة الاستيعابية الإجمالية إلى نحو 2,330 طالباً.

يحرص معهد التكنولوجيا التطبيقية على تقديم خدمات التعليم المهني والتقني استناداً لاحتياجات القطاعات الصناعية الكبرى كالطيران والمكننة والصحة والدفاع. ويعد الارتباط القوي بين الصناعة والتعليم التقني العامل الأساسي في ضمان تنمية وتطوير المهارات بما ينسجم مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية لأصحاب المؤسسات الصناعية.

كما تم أيضاً إنشاء الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والأبحاث لخدمة الخريجين ذوي المهارات المتميزة حيث تسعى الجامعة لتطوير وتوسيع مجالات التعليم التقني والمهني في أبوظبي.

أخيراً، سيقدم معهد أبوظبي للتعليم والتدريب المهني، والذي سيؤسس في سبتمبر من العام 2007، تدريباً وتأهيلاً مهنيّاً عالياً في قطاعات صناعية معينة كالقطاع الصحي والقانوني والسياحي. وسيضم مجلس إدارة معهد أبوظبي للتعليم والتدريب المهني ممثلين عن الصناعات الرئيسية من داخل إمارة أبوظبي للتحقق من تطوير المهارات بالقدر الذي يفي بالاحتياجات الصناعية الحالية والمرتبطة.

تم تأسيس المعهد بالتعاون مع مؤسسة (TAFE NSW) الأسترالية لتقع مسؤولية تشغيله على عاتق مجلس أبوظبي للتعليم بعد خمس سنوات.

وسيستقبل معهد أبوظبي للتعليم والتدريب المهني عند إنشائه طلاباً من مختلف الفئات العمرية والمستويات والخبرات التعليمية، ومن المتوقع إلحاق 400 طالب في سنته الأولى، ومن المؤمل أن يرتفع العدد ليصل إلى 5,000 طالب في السنوات اللاحقة.

تهدف المبادرات التي تنوي الحكومة تنفيذها من خلال معهد

القوى العاملة نحو العمل في بيئة مهنية تتسم بالشفافية

الهدف

وإذا كانت مسؤولية تنظيم العمل عموماً تقع على عاتق وزارة العمل على المستوى الاتحادي، فإن هناك عدة جهات اتحادية ومحلية تؤدي دوراً مهماً في توفير الدعم للوزارة وفي تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه. وتتضمن هذه الجهات:

- وزارة الداخلية
- وزارة العدل ونظام القضاء الاتحادي
- دائرة القضاء في أبوظبي
- الإدارة العامة للجنسية والإقامة
- دائرة الشؤون البلدية
- غرفة تجارة وصناعة أبوظبي
- شرطة أبوظبي
- الهيئات الحكومية والقطاع الخاص ممن توظف أعداداً كبيرة من العمال داخل الإمارة
- المؤسسات التجارية الصغيرة ومتوسطة الحجم.

إلى جانب ذلك تقوم حكومة أبوظبي في الوقت الحاضر بتنفيذ خطط ترمي إلى إنشاء دائرة العمل والخدمات الاجتماعية في الإمارة.

موجهات السياسة

- يقدر معدل نمو السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 5.6% سنوياً، في حين تقل أعمار أكثر من 45% من مواطني الدولة عن 15 عاماً.
- استناداً إلى الأرقام الواردة في تقرير التنمية البشرية للعام 2005 والصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد تضاعفت مساهمة الإناث من مواطني دولة الإمارات في الاقتصاد بما يزيد على ثلاث مرات خلال الفترة بين العامين 1995 و 2004، مع استمرار هذا الاتجاه في كسب المزيد من الزخم لسبب يعود - بشكل رئيسي - إلى التقدم الحاصل في تعليم المرأة في دولة الإمارات، إذ يزيد عدد المواطنات الإماراتيات المسجلات في مؤسسات التعليم العالي بنسبة 124% عن عدد المواطنين الإماراتيين المسجلين في تلك المؤسسات من الذكور، كما تبين الإحصاءات بأن 77% من الإناث الإماراتيات يواصلن تعليمهن العالي بعد التخرج من المدارس الثانوية.
- من شأن الإسراع في توفير فرص عمل إلى جانب تواصل التوظيف للوظائف أن يؤدي إلى خفض معدلات البطالة الحالية وتوفير فرص عمل للأجيال القادمة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.

منذ بداياتها كإمارة صغيرة في تعداد سكانها، شهدت إمارة أبوظبي تطوراً سريعاً لتحول بذلك إلى اقتصاد على درجة عالية من التطور والقدرة على استقطاب القوى العاملة المحترفة.

وفي ظل القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة أبوظبي، يُتوقع أن يستمر النمو والتطور الاقتصادي السريع الذي تشهده الإمارة. وسيحتاج الاقتصاد في معرض ذلك إلى أعداد أكبر من الموارد البشرية مع تنوع أكبر لمهارات وقدرات قوة العمل.

وتمثل الإدارة الفاعلة لموارد العمل عنصراً مهماً في استقطاب وتطوير قوة العمل الماهرة والمرنة والقادرة على تجسيد الرؤية الاجتماعية والاقتصادية للإمارة. إذ أن سوء إدارة الموارد البشرية لا يهدد فقط إنجازات هذه الرؤية، بل يمكن أن ينعكس سلباً على سمعة الاقتصاد الوطني على الساحة الدولية، إضافة إلى مخالفتها للقيم الإنسانية التي تتحضر بها أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وبغية الوصول إلى إدارة أخلاقية وأمنة وفاعلة لموارد العمل داخل الإمارة، فإن هيئات الحكومة والقطاع الخاص ستعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق التوظيف الكامل لمواطني دولة الإمارات وذلك ضمن سبل مهنية ملائمة
- الالتزام الصارم بقانون العمل الاتحادي في تنظيم علاقات العمل وبجميع معايير العمل الدولية التي تتبناها دولة الإمارات العربية المتحدة
- القضاء الكامل على جميع ممارسات العمل الاستغلالية والقسرية، مع التركيز بشكل خاص على حماية النساء والقصر، إلى جانب الاستئصال الكامل لأي شكل من أشكال الاتجار بالبشر
- إتاحة بيئة عمل آمنة وصحية لجميع أفراد القوى العاملة
- إلغاء جميع أشكال التمييز في مواقع العمل
- تأمين التوريد الكافي والمتوازن للأيدي العاملة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة لإمارة أبوظبي
- تعزيز سمعة وصورة إمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة في المحافل الدولية.

لخلق فرص توظيف جديدة للمواطنين من الشباب في إمارة أبوظبي. فمنذ العام 1999، ونتيجة للأهداف التي فرضتها الحكومة، ارتفعت مشاركة المواطنين في القطاع المصرفي بنسبة 300% من نحو 1,200 موظف إلى ما يزيد على 4,700 موظف، لترتفع مساهمة المواطنين في هذا القطاع إلى 26.4% من قوة العمل في العام 2005.

في حين أن تطبيق نفس الاستراتيجية في قطاع التأمين كان أقل نجاحاً حيث لم تزد مشاركة المواطنين في هذا القطاع عن 5.3%. وكشفت المسوحات الخاصة بالباحثين عن عمل عن وجود جملة من العوامل ساهمت في جعل قطاع التأمين أقل جذباً للمواطنين، منها النظرة إلى هذا القطاع والرواتب، وممارسات العمل.

بشكل عام، يتعين على حكومة أبوظبي دعم هذه الاستراتيجيات وتوسيعها وتطويرها من أجل توفير فرص توظيف مناسبة لمواطني الدولة. كما يجب على الهيئات والدوائر الحكومية أن تجعل من أهداف التوظيف شرطاً عاماً في منح العقود الكبرى (كعقود النفط والغاز وعقود توليد الطاقة الكهربائية وتوريد المعدات الدفاعية).

إن دعم توظيف النساء المواطنات يعزز من فرص تحسين معدلات التوظيف في سوق العمل، وذلك نتيجة البطالة المرتفعة في أوساط المواطنات واعترافاً بالخطوات الكبيرة التي تم تحقيقها في مجال تعليم المرأة على مدى السنوات الماضية. وعلى الرغم من تضاعف مشاركة النساء الإماراتيات في قوة العمل بما يزيد على ثلاث مرات خلال الفترة بين العامين 1995 و 2004، فإنه بالإمكان، بل ومن الواجب، اتخاذ المزيد من الإجراءات في سبيل استخدام هذا المورد البشري المهم.

كما ينبغي على إمارة أبوظبي أن تدعم التنسيق على أعلى المستويات بين أصحاب العمل الرئيسيين والمؤسسات التعليمية العليا (مثل جامعة الإمارات، وجامعة زايد، وكليات التقنية العليا) بهدف إرساء علاقة أوثق بين البرامج الأكاديمية التي تقدمها هذه المؤسسات ومتطلبات الاقتصاد في إمارة أبوظبي ودولة الإمارات عموماً. ويتعين على جهات التوظيف الرئيسية والمؤسسات التعليمية التعاون لتأمين تلقي الطلاب الإماراتيين تدريباً في المجالات المطلوبة ضمن الاقتصاد المحلي، مع إعداد وتنفيذ البرامج الأكاديمية على ضوء التوقعات الخاصة بمتطلبات الاقتصاد من الأيدي العاملة الماهرة حيثما اقتضت الضرورة ذلك.

• تعتمزم الحكومة إرساء اقتصاد مستدام قائم على المعرفة.
• تقتضي سياسة الرعاية الصحية التي تتبعها الحكومة بإقامة نظام مفتوح ومستدام للرعاية الصحية مرتكز على القطاع الخاص. ومن شأن ذلك أن يخلق طلباً مستمراً على جميع المهن ذات الصلة.

• من المتوقع أن يفرض التنوع الاقتصادي وتعميد الخدمات الحكومية إلى زيادة عدد المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم. وسيحتاج هذا القطاع من المؤسسات إلى كفاءات متنوعة من الموارد البشرية الماهرة وغير الماهرة التي ستعتمد بدورها على المزيد من الأيدي العاملة من المواطنين والوافدين.

• من أجل مواكبة النمو الاقتصادي السريع، ستتواصل حاجة إمارة أبوظبي إلى أعداد كبيرة من العمال الوافدين خصوصاً أن التنوع الاقتصادي يدفع للتوسع في القطاعات ذات الجذب الكبير للقوى العاملة كالتسليحة والعقارات والصناعات المتوسطة والثقيلة. ويتوقع خلال المدين القصير والمتوسط أن يرتفع عدد العمال الوافدين الماهرين وغير الماهرين في أبوظبي بشكل ملحوظ.

• من شأن النمو الاقتصادي في آسيا، وخصوصاً في الهند والصين، أن يوجد قدراً أكبر من المنافسة على المصادر التقليدية للأيدي العاملة التي تعتمد عليها دولة الإمارات.

يتبين من النقاط المذكورة أعلاه ضرورة تبني نهج من مسارين لإدارة موارد البشرية في أبوظبي:

1. يتعين على الإمارة توفير عدد أكبر من فرص التوظيف المجدية لمواطني دولة الإمارات من أجل تلبية الطلب المستقبلي. وكما هو مبين أعلاه، فإن الإصلاح التعليمي المستمر سيشكل استراتيجية متوازنة مهمة لتحقيق هذا الهدف.

2. يتعين على الإمارة تأمين توريد مستمر للأيدي العاملة الوافدة الماهرة منها وغير الماهرة من أجل تلبية متطلبات الاقتصاد المتنامي لإمارة أبوظبي. وينبغي أن يتواصل هذا النهج في تركيزه على إتاحة الحماية الكافية والمعاملة الأخلاقية للعمال الوافدين.

الاستراتيجية

زيادة فرص التوظيف لمواطني الدولة

على الرغم من النتائج المتفاوتة إلى حد ما، فإن فرض أهداف للتوظيف على مستوى القطاعات يبقى أحد أهم الوسائل المتاحة

البعد الإنساني لتوظيف الأيدي العاملة الأجنبية الماهرة وغير الماهرة

ففي الوقت الذي يختار فيه العمال الوافدون القدوم إلى أبوظبي لتحقيق منافع مادية أو مهنية، فإنهم يقدمون مساهمة مهمة في نمو وتطور الإمارة، يجدر الاعتراف بها والتعهد بمعاملة إنسانية عامة معها. وتهدف إمارة أبوظبي إلى معالجة قضايا إدارة العمل بطريقة تضمن الحماية الكافية للعاملين من مواطنين إماراتيين وأجانب.

تؤمن إمارة أبوظبي بأن سياسات العمل العادلة والشفافة والمطبقة بشكل سليم ستساعد على إقامة سوق عمل مستقر وفعال وتسهم في دعم التنمية الاقتصادية للإمارة وتعزز في الوقت ذاته سمعة ومصداقية أبوظبي دولياً.

وقد اتخذت الحكومة مؤخراً خطوات فاعلة فيما يتعلق بمجالين مهمين للعمل، هما الصحة والإسكان. ففي العام 2006، تم طرح برنامج للتأمين الصحي يغطي المقيمين الأجانب وأسرتهم. وبموجب القانون، يُلزم أصحاب العمل بتسجيل وتمويل التأمين لجميع الموظفين المستحقين وفقاً لهذا المشروع بما يغطي زوجة كل موظف وثلاثة من أبنائه الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً.

تقوم مميزات البرنامج الجديد على أسس مبسطة وشفافة للتعطية التأمينية إضافة إلى كونه متاحاً لكافة الوافدين والمواطنين في أبوظبي بتكلفة معقولة، إلى جانب التمويل الموثوق لخدمات تأمين صحي متميزة. إن برنامج التأمين الصحي الجديد يشكل استثماراً مستديماً في مستقبل الرعاية الصحية في الإمارة.

كما اتخذت حكومة أبوظبي خطوات فاعلة في التصدي للمشاكل التي يواجهها بعض العمال الأجانب فيما يتعلق بالسكن، مثل اكتظاظ العمال في المسكن الواحد، والظروف الصحية غير الملائمة، وغياب الخصوصية الفردية، وقلة المرافق الترفيهية. وإدراكاً بأن هذه القضايا تؤثر سلباً وبشكل كبير على مستوى حياة الفرد وصحته وكرامته، دعمت الحكومة تطوير مراكز إسكان متخصصة ومنخفضة التكاليف تستوفي، أو تتفوق على، المعايير الدولية المتعلقة بإسكان العمال، من حيث الحد الأدنى للمساحة الخاصة والمشاركة، ومرافق الترفيه، والنظافة الصحية والسلامة. وستستوعب الخطط الحالية الخاصة بسكن العمال ما يتراوح بين 140,000 و 180,000 عامل في وحدات سكنية عالية الجودة وبتكاليف تقدر بنحو 2.5 مليار درهم.

وستستمر حكومة أبوظبي في الإسهام بصورة فاعلة في رسم إطار تشريعي على المستوى الاتحادي يستوعب جميع القضايا المتعلقة باستراتيجية الأيدي العاملة. وتتضمن المجالات المحددة التي تخطط حكومة أبوظبي معالجتها في المستقبل القريب:

التطبيق: تعزى العديد من نقاط ضعف النظام الحالي لعلاقات العمل إلى التطبيق غير الكامل للقانون والذي يمنح العمال درجة عالية من الحماية، بما في ذلك معايير مقبولة للصحة والسلامة، وتحديد ساعات العمل، وحل نزاعات العمل من خلال آلية مدروسة. ونظراً لضرورة إلزام مختلف الأطراف ذات العلاقة بالتقيد بأحكام عقود العمل الفردية إلى جانب تنفيذ قرارات المحاكم بحق من يثبت انتهاكه للقانون من بين أصحاب العمل، فإن إمارة أبوظبي ومؤسساتها ستعمل مع وزارة العمل على تعزيز آليات التنفيذ على المستويين الاتحادي والمحلي.

الاستقطاب: في العديد من الحالات، وخصوصاً فيما يتعلق بالأيدي العاملة غير الماهرة، تقوم بعض وكالات التوظيف العاملة خارج دولة الإمارات العربية المتحدة بجباية أموال من العمال مقابل مساعدتهم في الحصول على عقود للعمل والإقامة في الدولة. إضافة إلى ذلك، فقد عُرف عن هذه الوكالات استقطابها العمال على أساس شروط من الأجور والعلاوات لا تتطابق مع الوظائف المتاحة بالفعل من قبل صاحب العمل المحلي في الدولة. وفي الوقت ذاته، تقدم هذه الوكالات أيضاً معلومات غير دقيقة لأصحاب العمل المحليين فيما يتعلق بمستوى مهارات العمال ممن تم استقدامهم للعمل في الدولة. وتدرس إمارة أبوظبي آليات لمكافحة هذه الأشكال من الاستغلال التي تمارسها تلك الوكالات، وذلك بهدف التنسيق مع وزارة العمل من أجل ضبط هذه الوكالات، من خلال نظام يقوم على إلزامها بالحصول على تراخيص في الإمارة ومن ثم التفتيش والرقابة عليها بهدف إلزامها بالتقيد بقواعد السلوك المهني.

وخلال الفترة الأخيرة، كشفت وزارة الداخلية في دولة الإمارات العربية المتحدة عن تفاصيل عقد جديد يحكم العلاقات بين وكالات توظيف العمال المحليين وأصحاب العمل المحتملين. ويشكل العقد جزءاً من مبادرة للحكومة الاتحادية تهدف إلى تطوير التشريعات التي تنظم خدمات العمال المحليين في جميع أنحاء الدولة.

ويأتي هذا العقد في أعقاب الإعلان عن عقد معدل وموحد يتعلق بالعمال المحليين. ويهدف كلا العقدين إلى تحسين بيئة العمل للعمال المحليين وتحديد حقوقهم وواجباتهم. كما يشير العقدان إلى التزام حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بتحسين مستوى الحياة لجميع الوافدين الذين يعيشون في الدولة.

عقود العمل والأجور: رغم أن الأغلبية الساحقة من العمال الأجانب الذين جاؤوا إلى أبوظبي يقدمون خدماتهم ويتقاضون أجورهم والعلاوات المتفق عليها من دون أي منازعات، فإن قضايا عدم دفع الأجور أو إخفاق أصحاب العمل في الالتزام الكامل بشروط العقود مع الأفراد العاملين، لا تزال تدعو إلى القلق. واستجابة لذلك، تدرس إمارة أبوظبي سبباً للتنسيق مع

وزارة العمل من أجل التعامل بشكل مركزي مع الجوانب الحيوية لإدارة العمل على مستوى الإمارة، بما في ذلك دفع الرواتب وتوفير السكن وعلاوات المعيشة. والهدف من هذه الجهود هو خفض نسبة حدوث مثل تلك الحالات مع حماية العمال من الآثار السلبية الناجمة عن تلك الحوادث في حال وقوعها.

تعليم العمال: تدرس الإمارة أيضا آليات تضمن بأن يكون العمال الوافدين على علم كامل بحقوقهم التي تتيحها القوانين والأنظمة القائمة، إلى جانب الوسائل الواجب اتباعها في بحثهم عن تصحيح الأوضاع في حالة انتهاك صاحب العمل لحقوقهم. ومن خلال العمل جنباً إلى جنب مع وزارة العمل الاتحادية، فإن رؤية إمارة أبوظبي لهذا البرنامج تتضمن المشاركة الإلزامية لجميع العمال قبل اليوم الأول من بدء عملهم، إلى جانب تقديم المعلومات باللغات التي يتكلمها الغالبية منهم.

التنسيق

تمثل العمالة مورداً في غاية الأهمية نظراً للدور الذي تلعبه في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد والمجتمع. وفي حين أن إدارتها تمثل مسؤولية أساسية لوزارة العمل، فإن التوسع في مشاركة قوة العمل في اقتصاد ومجتمع أبوظبي بما يتفق والمعايير الإنسانية يتطلب تعاون ومشاركة جميع الجهات العامة والخاصة داخل الإمارة.

وستحظى الجهات المسؤولة عن تطبيق القانون مثل وزارة العمل ووزارة الداخلية والنظام القضاء وقوات الشرطة بالدعم الكامل من قبل الإمارة في تطبيق قانون العمل.

وبالنتيجة لا بد أن تلتزم مختلف الجهات التابعة لحكومة أبوظبي بشكل كامل بالقوانين والأنظمة المتبعة، كما يجب أن يكون القائمون على هذه الجهات مسؤولين عن أي تقصير في أدائهم لمسؤولياتهم في هذه المجالات. إضافة إلى ذلك، سيجري تشجيع القائمين على إدارة العقود الكبرى نيابة عن الحكومة على جعل توظيف المواطنين الإماراتيين والمعاملة الإنسانية للعمال الوافدين بندا من بنود الاتفاقيات التعاقدية ومعيارا يتم على ضوءه تقييم العروض المتنافسة.

الخدمة المدنية قطاع عام يتميز بالمهارة والكفاءة

الهدف

في ظل القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة أبوظبي، تنسب الإمارة برنامجاً طموحاً لإعادة هيكلة الجهاز الحكومي.

وفي إطار مهامها الرئيسية المتمثلة في تعزيز الموارد البشرية والحرص على تمتع جميع الموظفين في حكومة أبوظبي بالمهارات والاحترافية المهنية كل في مجال تخصصه، تؤدي دائرة الخدمة المدنية دوراً حيوياً في نجاح هذه الجهود.

وتضع دائرة الخدمة المدنية نصب أعينها تصميم مخطط رئيسي لكل دائرة أو هيئة أو إدارة أو أي جهة أخرى بهدف منحها صلاحيات واضحة لتخطيط وإدارة مواردها البشرية.

وسوف تؤدي هذه المخططات الرئيسية - بالإضافة إلى الخطوات المدروسة لترشيد القوى العاملة في كل دائرة وهيئة - إلى تغيير ملحوظ في الجوانب المتعلقة بالقوى العاملة في الحكومة خلال العام 2007. وبفضل الترشيح المدروس، سوف تتم إعادة هيكلة القوى العاملة لدى الحكومة لتصبح أكثر كفاءة وفاعلية، مع التركيز على دور القطاع الخاص في توفير الخدمات الحكومية غير الأساسية، وهو دور ما تزال الحكومة تضطلع بأدائه في الوقت الحالي.

وفيما مضى، كانت دائرة الخدمة المدنية تتولى إدارة الجوانب المتعلقة بالموارد البشرية نيابة عن الدوائر والهيئات الأخرى. أما مستقبلاً، فسوف تقوم الدائرة بإدارة أدوات التنظيم والتعليم والرقابة والتقييم للموارد البشرية، مما يمكن الدوائر والهيئات الأخرى من الإشراف على مواردها البشرية بصورة مباشرة.

المساهمة في رؤية أبوظبي

يقوم المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي في الوقت الحالي بتحسين هياكل ومهام الحكومة للوصول إلى مستويات أعلى من الكفاءة والمساءلة. ولإنجاز تلك المهمة، يعكف المجلس على تنسيق الجهود الرامية لتصميم وتطبيق السياسات العامة عبر كافة القطاعات الحكومية. ويعتمد نجاح تلك الرؤية على القدرات المتوفرة للإدارة الفاعلة للموارد البشرية، والمستمدة من تجارب القطاع العام والخاص. وتضطلع دائرة الخدمة المدنية بمهمة تسهيل الإجراءات اللازمة لإنجاز ذلك الهدف.

وفي إطار مساعيه لتحقيق الأهداف المرجوة، يعكف المجلس التنفيذي على إدخال التحسينات على الهيكل التنظيمي ومهام الحكومة، ووضعا نصب أعينه الأهداف التالية:

- رفع الكفاءة وتخفيض تكلفة الخدمات
- الحد من البطالة المقنّعة وتحسين أداء الحكومة
- زيادة عدد المواطنين الأكفاء والمنتجين في سوق العمل
- تحويل مهمة توفير الخدمات غير الأساسية إلى القطاع الخاص وتعزيز الدور الذي يؤديه ذلك القطاع
- التوسع في استخدام التقنية الحديثة كعنصر أساسي في كافة الدوائر والهيئات الحكومية
- تطوير أنظمة لقياس وتقييم الأداء في كافة الدوائر والهيئات الحكومية.

واستجابة لتلك التوجهات، تقوم دائرة الخدمة المدنية بإجراء تعديلات على أنماط عملياتها حيث تقود مسيرة كافة الدوائر والإدارات الحكومية في عملية التغيير وتحسين إدارة كافة طاقات القوى العاملة بالحكومة والاستفادة منها على أكمل وجه.

موجّهات السياسة

تشهد أبوظبي نمواً متزايداً في تعداد سكانها. ويسعى المجلس التنفيذي للحفاظ على سبل العيش الكريم ووفرة الموارد التي يتمتع بها سكان أبوظبي حالياً. ومن العناصر الرئيسية لذلك تقديم أفضل أنواع الخدمات للجمهور والمحافظة على بيئة ملائمة للعيش. وفي خطوة تبرز مدى الاستعداد للمستقبل، قامت دائرة الخدمة المدنية بتحديد الحاجة لمخطط رئيسي للموارد البشرية لضمان تحقيق كافة أهداف الحكومة على أفضل وجه، من خلال الحصول على أفضل الخبرات والكوادر البشرية في العالم، وذلك ضمن إطار جديد من الكفاءة والفاعلية.

وتتشابه التحديات التي تواجه العاملين في القطاع الحكومي مع تلك التي تواجهها إمارة أبوظبي بشكل عام. ومن شأن توافر مرافق صحية وتعليمية تتميز بمستويات رفيعة ومواصفات عالمية أن يسهم بصورة ملموسة في تطوير المهارات ورفع إنتاجية العاملين بالقطاع العام. ولتعزيز مكانة القوة لدى العاملين في القطاع الحكومي، يتعين على الإمارة أن تواصل جهودها لتحسين مستويات الخدمات الصحية والتعليمية مع الحرص على تنسيق تلك الجهود كعنصر أساسي لضمان النجاح.

الاستراتيجية

تقوم دائرة الخدمة المدنية حالياً بإعداد مخطط رئيسي للموارد البشرية للحكومة بهدف تهيئة الإمارة لتطوير هياكلها ومهامها وعملياتها. وسوف يضم المخطط الرئيسي كافة العناصر

- تعهيد الخدمات الحكومية التي يمكن للقطاع الخاص أن يزودها بكفاءة أفضل، بالإضافة إلى المحافظة على المعرفة والمهارات والخبرات التي تمتلكها القوى العاملة الحالية بالقطاع العام
- توفير القدرات لجمع البيانات وإعداد التقارير التي تدعمها عملية تقييم فاعلة للحكومة ككل والتي يتعين أن يقوم بها المجلس التنفيذي كل ثلاثة أشهر
- عرض النتائج على الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات لكي تتم الاستفادة منها كنموذج يُحتذى به في تأسيس معايير جديدة لتزويد الخدمات الحكومية من خلال شركات مبتكرة ومُبدعة مع القطاع الخاص.

التنسيق

من العناصر الرئيسية للدور الذي تتولاه دائرة الخدمة المدنية القيام بتسهيل التنسيق بين مختلف المؤسسات الحكومية. وسوف يعتمد نجاحها على إمكانية العمل ضمن الحكومة لتنفيذ هذه الخطط التطويرية. وبالرغم من ذلك، فإن نجاح عملية إعادة الهيكلة سوف يعتمد أيضاً على التحسينات في الصحة والتعليم وتنفيذ مبادرة الحكومة الإلكترونية التي تُركز بصفة خاصة على ضمان تحسين الاهتمام بالمتنفعين من الخدمات الحكومية.

والمقومات اللازمة لبناء شراكات مع القطاع الخاص، بهدف الوصول إلى حكومة فاعلة تتميز بالكفاءة والمسؤولية لمصلحة سكان أبوظبي.

وسوف يعالج المخطط الرئيسي بعد إعداده ما يلي:

- الآليات التنظيمية والاستشارية التي توجه الدوائر والإدارات لإعادة تنظيم مواردها البشرية لتصبح أكثر كفاءة وشفافية
- تحديد وتطبيق مؤشرات الأداء الرئيسية لإدارة أقسام الموارد البشرية الخاصة بالدوائر والهيئات أو التي يتم تعهدها، وذلك عبر كافة الدوائر والهيئات
- العمل بعقود توظيف جديدة للأفراد من موظفي الحكومة ترتبط بمدى إنجاز الموظف لواجباته ومساهمته في تحقيق أهداف الجهة التي يعمل لديها
- مراجعة سلم الرواتب الحكومي لضمان استقطاب أفضل الكوادر المؤهلة التي تتمتع بالمهارات اللازمة لتوفير أفضل خدمات للجسم من خلال التوظيف المباشر من قبل الحكومة
- التدريب المهني المرتبط بتحقيق أهداف السياسات التي تتبناها مختلف الدوائر والهيئات
- التخطيط المستمر للتطوير الوظيفي مع إعداد نموذج عام يتناسب مع استخدامات مختلف الدوائر والهيئات الحكومية
- التوطين عن طريق توفير المزيد من فرص العمل للمواطنين ليتم تعيينهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة لتقديم الخدمات الحكومية والإسهام في بناء مستقبل الإمارة
- ترسيخ ثقافة "أفضل الممارسات" لدى مؤسسات القطاع العام والخاص التي تسهم في توفير الخدمات الحكومية وتطوير آلية لغرس وتعزيز هذه الثقافة بين المؤسسات المعنية
- تشجيع التكامل التقني من خلال تطبيق الآليات الملائمة لتنسيق عملية تمكين الكوادر البشرية وتعزيز كفاءتها نيابة عن الدوائر والهيئات
- تعهيد المهام الإدارية غير الأساسية التي كانت تؤدي من قبل موظفي الدوائر والهيئات الحكومية، وتكليف مؤسسات القطاع الخاص بإنجازها. وتشمل هذه المهام إعداد كشوف الرواتب وجمع البيانات وتقييم البرامج والتوظيف والتدريب

الثقافة والتراث المحافظة على الإرث الثقافي لأبوظبي

الهدف

تتمتع إمارة أبوظبي بمواقع أثرية وطبيعية مهمة، كما أن لديها واحات ومناظر طبيعية خلابة ومبان ذات تصاميم تراثية، هذا بالإضافة إلى العادات الاجتماعية المحلية والأمثال والرقصات الشعبية والحرف اليدوية التقليدية. وتُشكل هذه الموارد مساهمة متميزة وفريدة في مجال إثراء البيئة الثقافية والتراثية على مستوى العالم. ومثلما هي الحال دائماً بالنسبة إلى المساهمات المتميزة، فإن هذه الموارد تستحق إجراءات خاصة تضمن حمايتها والمحافظة عليها. ومن دون توافر مثل هذه الإجراءات، فإن الموارد الثقافية والتراثية في أبوظبي ستكون مهددة بالزوال بسبب التطورات السريعة التي تشهدها الإمارة على الصعيد العمراني والديموغرافي والاقتصادي.

وقد تم إنشاء هيئة أبوظبي للثقافة والتراث كجهة مستقلة تتولى إدارة شؤون الثقافة والتراث، وذلك بهدف معالجة القضايا المتعلقة بالاحتياجات الحالية والمستقبلية للبيئة الثقافية والتراثية في أبوظبي. وسوف تتمتع الهيئة في تنفيذ خططها على الدعم التشريعي الملائم الذي تتيحه لها الحكومة، كما أنها ستعمل بروح الفريق الواحد مع مجموعة واسعة من الهيئات العامة والخاصة في الإمارة.

ويعتمد وضع سياسة فاعلة في مجال الثقافة والتراث بأبوظبي على الأهداف التالية:

1. صياغة إطار قانوني مُحكم يُحدد مكونات البيئة التراثية في الإمارة، إضافة إلى مسؤوليات واختصاصات مختلف الجهات ذات الصلة، وذلك نظراً إلى أن العناصر التراثية والثقافية يمكن أن تتوافر في أكثر من مجال وليس من الممكن رعايتها بصفة كلية من قبل جهة واحدة.
2. تأسيس هيئة فاعلة يكون لديها صلاحيات واسعة لاتخاذ القرارات وإدارة عمليات التنسيق اللازمة. وينبغي أن يُعهد إلى هذه الهيئة بتوجيه مسارات العمل المشترك مع مختلف الجهات العامة والخاصة ذات الصلة بإدارة البيئة التراثية والثقافية والمحافظة عليها. كما ينبغي أن تتولى كافة المسؤوليات المتعلقة بالتنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالبيئة التراثية والثقافية.
3. توفير جهاز كاف من العاملين لكافة الجهات المسؤولة عن حماية البيئة التراثية والثقافية والتعريف بها. وسوف يتضمن ذلك أخصائيين في مجالات المحافظة على التراث وإدارة البيئات الثقافية والتراثية والتخطيط العمراني وعلوم الآثار وعلوم التاريخ، إضافة إلى مجالات فنية وحرفية متعددة.
4. تعزيز روابط التعاون بين الجهات الاتحادية والمحلية ذات الصلة بتنفيذ السياسات المتعلقة بالثقافة والتراث.

المساهمة في رؤية أبوظبي

كلف صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة أبوظبي، المجلس التنفيذي في أبوظبي بتنفيذ برنامج إعادة هيكلة حكومة أبوظبي والذي يهدف إلى تحقيق النمو والتطوير وتحسين مستوى الحياة مع المحافظة على احترام التقاليد الاجتماعية لأبوظبي وثقافتها وتراثها.

إن وجود سياسة فاعلة للمحافظة على البيئة التراثية والحضارية في أبوظبي وإثرائها، سوف يسهم في تحقيق الآتي:

1. تثقيف الأجيال الحالية والمستقبلية.
2. إتاحة عنصر جذب متميز للسياح.
3. ضمان أن التوسع والتنوع على الصعيد الاقتصادي سيؤديان إلى رفع مستوى الوعي بأهمية البيئة التراثية والحضارية في الإمارة، بدلاً من أن يتسببا في اندثارها.

موجهات السياسة

تؤثر مجموعة من التوجهات والتحديات والفرص السائدة في هذا المجال على عملية تطوير سياسة فاعلة حيال التراث والثقافة في أبوظبي. ويمكن تلخيص العناصر الرئيسية لذلك بما يلي:

- الفرص التعليمية، لتمكين سكان الإمارة - سواء كانوا مواطنين أو أجانب - من استكشاف ملامح الهوية الوطنية والوصول إلى فهم أوسع للثقافة المحلية ولتاريخ أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة
- المعالم التراثية المهمة، مثل المباني التاريخية والمواقع الأثرية ومجموعات التحف القديمة والمواقع الطبيعية الجذابة
- انتشار العمران وتطور مرافق البنية التحتية، اللذان يشكلان تهديداً للبيئة الثقافية والتراثية، وبخاصة في ظل غياب الآليات الفاعلة للتنسيق بين الجهات العامة والخاصة ذات الصلة
- الرغبة في إيجاد عملية تنظيمية، لصياغة أطر ملائمة للمحافظة على البيئة التراثية والثقافية ونشر الوعي على نطاق أوسع حيال أهمية الإدارة الفاعلة لهذه البيئة، إضافة إلى تحديد المسؤوليات المتعلقة بإدارتها
- المخاطر المحيطة بالموثوثات التراثية والحضارية غير المادية، مثل الحرف اليدوية التقليدية المعرضة لخطر الاندثار، إذ أنه من الضروري جداً تحديد هذه الموثوثات وتوثيقها

المحافظة على البيئة التراثية والثقافية وتنمية الإطار المؤسسي الخاص بها

- المحافظة على المواقع والمباني التاريخية والأثرية والثقافية وحمايتها، مع إبقائها متاحة ليستمتع بها سكان الإمارة وزوارها
- إعداد الخطط للمتاحف والمعارض الثقافية في أبوظبي، والإشراف على تنفيذها بالتنسيق مع الجهات المعنية
- حصر الموجودات التراثية والثقافية في الإمارة بمختلف أشكالها
- تنفيذ الحفريات الاستكشافية بغرض الوصول إلى مواقع أثرية جديدة، وإطلاق برامج لحماية المواقع الأثرية بوجه عام - وإصدار التصاريح اللازمة للبعثات الأجنبية الراغبة في القيام بأنشطة بحثية حول المواقع الأثرية في أبوظبي
- إنشاء متاحف للقطع الأثرية النادرة وإرساء نظم مناسبة لحمايتها والمحافظة على موجوداتها
- الإشراف على الموجودات الثقافية لدى مختلف الجهات العامة والخاصة ومتابعة شؤونها عن كثب
- إدارة المكتبة الوطنية على نحو يتيح تزويد المهتمين بالناوحي الفكرية والأدبية والعلمية بالكتب والمراجع اللازمة للاطلاع على مختلف مجالات المعرفة البشرية - باللغة العربية واللغات الأخرى - وبحيث يكون بإمكان الباحثين وغيرهم من جميع الأعمار والمستويات التعليمية الوصول إلى هذه الكتب والمراجع
- بذل كافة الجهود اللازمة لتوثيق تاريخ الإمارة وموجوداتها التراثية، وذلك من خلال جمع المستندات وتسجيل الأحداث والتأكد من دقة السجلات ونشرها وإجراء دراسات حولها وفقاً لما هو ملائم.

الجوانب القانونية

- اقتراح مشاريع القوانين واللوائح التنظيمية المتعلقة بحماية البيئة التراثية والثقافية وإدارتها والمحافظة عليها والتعريف بها
- ملاحقة المخالفات والأنشطة التي تؤثر بصورة سلبية في البيئة التراثية والثقافية لأبوظبي، وذلك بالتعاون مع السلطات المعنية.

الدعم المهني والتدريب

- توفير سبل الدعم والتدريب في المجالات ذات الصلة بأعمال الهيئة، وتطوير رأس المال البشري اللازم لحصر الموجودات التراثية والثقافية وتوثيقها والمحافظة عليها وإدارتها
- إتاحة الدعم للمؤسسات العاملة في مجال حماية البيئة التراثية والثقافية وإدارتها والتعريف بها.

- الحاجة إلى قاعدة معلومات دقيقة، لتزويد القائمين على مهام التخطيط والإدارة بالبيانات اللازمة لأداء عملهم على أفضل وجه وتزويدهم بالأسباب المبنية على الشواهد والبراهين لاتخاذ القرارات
- تحديث التشريعات والإجراءات المتعلقة بها على المستويين الاتحادي والمحلي لحماية الموجودات التراثية والثقافية والمحافظة عليها بطريقة منسقة
- توضيح المسؤوليات للهيئات العامة والخاصة ذات الصلة بإدارة البيئة التراثية والثقافية والمحافظة عليها في الإمارة
- الاعتراف الوطني والشعور بالحب والولاء تجاه القيادة الرشيدة التي حولت الإمارة إلى ما هي عليه اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النمو المتسارع الذي يشهده قطاع السياحة في الإمارة والاستراتيجية الطموحة للحكومة حيال هذا القطاع، يتيحان مزيداً من الفرص لكسب المساندة والتأييد ولتوظيف العناصر القيادية القادرة على تحقيق الإدارة الفاعلة للبيئة التراثية والثقافية.

الاستراتيجية

ترتكز سياسة أبوظبي حيال القضايا المتعلقة بإدارة البيئة التراثية والثقافية في المدين القصير والمتوسط على العناصر الأربعة التالية:

1. تأسيس هيئة أبوظبي للثقافة والتراث

لقد جاء تأسيس هيئة أبوظبي للثقافة والتراث كجهة مستقلة، بغرض تسريع تلبية الاحتياجات الفورية والمستقبلية للإمارة في مجال المحافظة على البيئة التراثية والثقافية. وفي هذا السياق، سوف تقوم الهيئة بإطلاق العديد من الأنشطة التعليمية والاجتماعية والبحثة والقانونية، وذلك على نطاق محلي وإقليمي وعربي. وتقوم الهيئة بمهامها من خلال:

البرامج التعليمية

- تعزيز الفهم المجتمعي للتراث والثقافة وتمتين قنوات الاتصال والتواصل مع قطاعات المجتمع المدني في أبوظبي
- توفير الدعم للبرامج التعليمية المتعلقة بالثقافة والفنون والتشجيع على الالتحاق بمثل هذه البرامج
- إشراك الشباب في صياغة الأولويات الثقافية والفنية
- تنظيم المعارض والمؤتمرات وغيرها من الأنشطة ذات الصلة بالتراث والثقافة في أبوظبي
- توفير الدعم للأنشطة الفكرية والفنية من خلال المحاضرات والمؤتمرات والمعارض والندوات والنشرات
- تعزيز الفرص والموارد للزوار والسكان من الأجانب ليتعرفوا على البيئة الثقافية في أبوظبي، إضافة إلى التاريخ والتراث الفني للإمارة.

4. استمرار الشراكات الدولية لتطوير أفضل الممارسات

إن دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الموقعة على المعاهدة الدولية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي للعام 1972، وقد انضمت الدولة إلى هذه المعاهدة في العام 2001. وتنص المعاهدة على أن مسؤولية تحديد مكونات التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليها بغرض إتاحتها للأجيال القادمة، تقع على عاتق الدول الموقعة ذاتها. وقد التزم أطراف المعاهدة بضممان اتخاذ الإجراءات الفاعلة والنشطة لحماية التراث الثقافي والطبيعي المتوافر لديها، إضافة إلى المحافظة عليه والتعريف به.

وانطلاقاً من إدراكها للمخاطر المحيطة بالتراث الثقافي والطبيعي، طلبت حكومة أبوظبي من منظمة اليونسكو تقديم الدعم للإمارة في مجال تقييم الظروف المحيطة بالمواقع ذات الأهمية الثقافية، ومن ثم المساهمة في إعداد استراتيجية فاعلة لإدارة البيئة التراثية والثقافية. وقد ساعد ذلك في تطوير سياسات شاملة حيال القضايا التراثية والثقافية في أبوظبي. وسوف تواصل هيئة أبوظبي للثقافة والتراث العمل مع المنظمات الدولية - مثل اليونسكو - والأطراف ذات العلاقة، للتأكد من تطبيق أفضل الممارسات في توصيف البيئة الثقافية والتراثية للإمارة، وكذلك في المحافظة على هذه البيئة والتعريف بها.

التنسيق

وحتى تتمكن هيئة أبوظبي للثقافة والتراث من تنفيذ مهامها فإنها ستعمل بالتنسيق مع العديد من الجهات العامة والخاصة، نخص بالذكر منها:

- هيئة أبوظبي للسياحة، إذ أن التراث الثقافي والطبيعي يحظى بأهمية فائقة ضمن الاستراتيجية الطموحة التي تتبناها الحكومة في مجال السياحة بهدف تحويل الإمارة إلى وجهة سياحية عربية متميزة
- دائرة النقل، ذلك أن جهود التعريف بالمواقع الأثرية والثقافية تعتمد على قدرة نظام النقل على إتاحة إمكانية وصول الزوار إلى تلك المواقع بطريقة ملائمة
- وزارة التربية والتعليم ومجلس أبوظبي للتعليم والمناطق التعليمية المختلفة، للتأكد من قيام المدارس ومؤسسات التعليم العالي بتقديم برامج تعليمية مناسبة فيما يتعلق بالشأن التراثي والثقافي من خلال المنهج الدراسي الرسمي أو مصادر أخرى
- مطورو العقارات من القطاع الخاص، للتأكد من أن هذه الشركات تأخذ بعين الاعتبار الآثار المحتملة لمشروعاتها على التراث الثقافي والطبيعي، إضافة إلى ضمان حماية الموجودات الثقافية والتراثية والتعريف بها كوجهات سياحية يقصدها سكان الإمارة وزوارها
- المنظمات الدولية، التي تُعنى بحماية التراث الثقافي والطبيعي وبالمحافظة عليه، بما في ذلك منظمة اليونسكو.

2. المحافظة على الموجودات الأثرية والتاريخية المهددة بالاندثار في أبوظبي

لقد تمت إقامة علاقة شراكة بين هيئة أبوظبي للسياحة وهيئة أبوظبي للثقافة والتراث وبين منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (اليونسكو). وتهدف هذه الشراكة إلى وضع الخطط الملائمة للمحافظة على المواقع الأثرية والتاريخية المهددة بالاندثار في أبوظبي. وقد أرسلت منظمة اليونسكو في أبريل من العام 2002 أول بعثة لها للتعرف على المواقع المهمة في أبوظبي. كما قامت بعد ذلك بإرسال أربع بعثات أخرى من الخبراء في يناير ومايو وسبتمبر من العام 2004 وفي أكتوبر من العام 2005.

ويُعد تحديد المواقع الأثرية والتاريخية المهددة بالاندثار واتخاذ الخطوات اللازمة للمحافظة عليها، من أهم المهام الملحة التي تعكف هيئة أبوظبي للثقافة والتراث على تنفيذها. وسوف تواصل الهيئة العمل مع مختلف المنظمات المعنية بغرض تحقيق ذلك.

3. المحافظة على الحرف اليدوية التقليدية والموروث المعرفي للإمارة

وفقاً لاستراتيجية إدارة البيئة التراثية والثقافية في أبوظبي، سوف تتم حماية العناصر التراثية غير المادية - مثل الحرف اليدوية التقليدية والموروث المعرفي - من خلال برنامج يضم ثلاث مراحل.

أولاً، سوف تتم صياغة إطار عام للمحافظة على التراث غير المادي وللتعريف به وحمايته. ومن الممكن أن يستدعي ذلك إقامة مؤتمر علمي واسع يتخلله سلسلة من الندوات والجلسات الحوارية بغرض تحديد السياسات وأطر العمل أو الاستراتيجية اللازمة للمحافظة على التراث غير المادي، وذلك بالاشتراك مع مختلف الجهات المعنية بهذا الموضوع. وسيؤدي ذلك إلى صياغة العديد من خطط العمل تشارك فيها مجموعة من الجهات المتخصصة في الإمارة.

ثانياً، سوف يتم حصر كافة العناصر التراثية غير المادية في أبوظبي. وسيكون من شأن ذلك إتاحة فهم أفضل للظروف المحيطة بهذه العناصر، وبالتالي إتاحة إمكانية تحديد المخاطر المحيطة بها وجمع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بما يضمن المحافظة عليها. وسيكون من شأنه أيضاً إلقاء الضوء على قضايا معينة مثل معدلات اندثار العادات والتقاليد الموروثة والتحديات التي تواجه الحرف اليدوية التقليدية. ومن المتوقع أن تشترك في هذا العمل منظمات ومؤسسات أكاديمية محلية تعنى بالقضايا التراثية والتاريخية - كالجوامع على سبيل المثال.

أخيراً، سوف تكون هناك حاجة إلى وجود جهة مختصة للتنسيق بين مختلف الجهات المهتمة بالمحافظة على التراث غير المادي والتعريف به. وينبغي أن تتولى هذه الجهة مسؤولية تنفيذ توصيات المؤتمر السالف الذكر، كما يتوجب أن تضم ممثلين عن المؤسسات الرئيسية ذات المعرفة والاهتمام في هذا المجال.

الرقابة الغذائية ضمان الصحة العامة والسلامة

الهدف

يتوقع مواطنو وسكان أبوظبي من الحكومة أن تضمن لهم ولأسرهم أغذية آمنة وصحية ومفيدة. وسواء تم شراء الأغذية من المتاجر المحلية أو تناولها في المطاعم، يحتاج الناس إلى أن يشعروا بالثقة والطمأنينة بأن غذاءهم قد تم تحضيره وإعداده بطريقة آمنة.

وتفخر أبوظبي بسجل متميز في مجال سلامة الأغذية. إذ أن لديها مركزاً للرقابة على الأغذية والبيئة قائم منذ 50 عاماً. وفي العام 1988 كانت أول جهة حكومية في الشرق الأوسط وأفريقيا تحصل على شهادة الجودة الدولية أيزو 9002. وللمحافظة على هذا المستوى وتطويره نحو الأفضل فقد أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة أبوظبي، في مارس 2005 القانون رقم (2) للعام (2005) بإنشاء جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية حيث يمنح القانون الجهاز صلاحيات واسعة تمكنه من أداء مهامه وفق أرقى المعايير الدولية.

ويكرس الجهاز الجديد جهوده لحماية المستهلك في مجال سلامة الأغذية ومراعاة الأصول الصحية والجودة، ويسعى للحصول على اعتراف دولي باعتباره هيئة عالمية في مجال سلامة الأغذية.

المساهمة في رؤية أبوظبي

يرى المجلس التنفيذي بأن جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية يتولى دوراً مهماً في المحافظة على الثقة بين الحكومة والمواطنين. وفي تحقيق أهدافه يتعين على الجهاز أيضاً الاستجابة للمهام الأخرى الموكلة إليه من قبل المجلس التنفيذي وذلك عن طريق:

- تطبيق المعايير الدولية وأفضل الممارسات
- تخصيص الأنشطة غير الأساسية من أجل إنشاء قطاع خاص قوي وفعال وتحقيق الكفاءة في إدارة الموارد
- زيادة فرص العمل والترقية المهنية لمواطني الدولة.

موجهات السياسة

إن المحافظة على المستويات العالية التي حققتها الإمارة في الماضي مع الاستعانة بالخبرات والمهارات الدولية للارتقاء بمعايير سلامة الأغذية إلى المستوى العالمي تأتي في مقدمة أولويات حكومة أبوظبي فيما يتعلق بسلامة الأغذية وفحصها. ويعد فحص الأغذية والرقابة عليها شرطاً لازماً لضمان صحة وصالح سكان أبوظبي وزائريها والعاملين فيها، وهو بذلك يعتبر من أهم مقومات تحقيق أهداف الحكومة في شتى المجالات.

تطبيق السياسة

يعمل جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية على المحافظة من أجل سلامة وجودة الأغذية في إمارة أبوظبي من خلال أربع وسائل رئيسية:

1. الفحص والتفتيش

يقوم الجهاز بفحص الأغذية المصنعة محلياً والمستوردة والمصدرة وكذلك التي تقدم في المطاعم والفنادق والمتاجر. ويشمل ذلك:

- التأكد من سلامة تعبئة وتخزين وتداول الأغذية المعروضة للبيع أو المعدة للاستهلاك الآدمي
- التفتيش المنتظم على أماكن إنتاج الأغذية وتحضيرها ومواقع البيع والمتاجر، ويشمل ذلك الفنادق والمطاعم والمقاهي والمتاجر
- فحص وتصديق الأغذية المصدرة
- المشاركة في تطوير برامج للإنتاج النباتي والحيواني ومراقبة عملية إعداد وإنتاج الأغذية
- تطبيق الإجراءات الدولية الخاصة بسلامة الأغذية في النقاط الحدودية.

كما تنوي الحكومة أيضاً تطبيق أفضل التقنيات الملائمة لتعزيز كفاءة وموثوقية إجراءاتها الخاصة بسلامة الأغذية. وتشمل المبادرات الجديدة اعتماد نظام فحص إلكتروني يتيح جمع البيانات بصورة أكثر كفاءة واتساقاً والحصول على تحليل أدق وأشمل في أقل وقت ممكن.

وفضلاً عن ذلك، تبذل الحكومة جهوداً مكثفة في مجال التوظيف للتأكد من أن المهارات الملائمة من الموارد البشرية يتم تطويرها وتأهيلها ومكافأتها من أجل رفق الجهاز بالكادر البشري المدرب والمؤهل لتحقيق أهدافه. وفي هذا الإطار، هناك تعاون وثيق مع مؤسسات التعليم العالي في أبوظبي لإنشاء برامج أكاديمية متخصصة للتعليم وجذب المواطنين الإماراتيين للعمل في مجال الفحص والتفتيش.

2. المقاييس

يضطلع الجهاز بمسؤولية تطوير وتبني معايير عالمية للجودة في مجال صناعة الأغذية. ويعمل جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية مع هيئة سلامة الأغذية في إيرلندا ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) وكودكس اليمنتاريوس (Codex Alimentarius) التي أنشأتها منظمة الفاو

- الهيئات المسؤولة عن سلامة الأغذية في الإمارات الأخرى لضمان وحدة المعايير المتبعة وتعزيز التشاور والتنسيق بشأن القضايا المشتركة
- الهيئة الاتحادية للجمارك
- وزارة البيئة والمياه
- الهيئات البلدية المسؤولة عن خدمات الطب البيطري
- هيئة الصحة - أبوظبي التي يجب أيضاً أن تساعد في توجيه برامج توعية وتنظيف الجمهور.

ومنظمة الصحة العالمية لإعداد معايير وإرشادات الأغذية وقواعد الممارسة الخاصة بها. كما قام الجهاز أيضاً بالإطلاع على الأساليب والمنهجيات المطبقة في أستراليا وولاياتها.

3. البحث

يقوم الجهاز بإدارة مختبرات لصناعة الأغذية لأغراض البحث والاختبار. وتتولى هذه المختبرات المهام التالية:

- دعم الأبحاث الخاصة بإعداد مواصفات الأغذية والمعايير الخاصة بتحليل الأغذية
- تحديد أساليب التشخيص وإنشاء المرافق اللازمة للكشف عن العقاقير البيطرية والهرمونات
- اختبار الأطعمة والمشروبات
- إدخال الأساليب المنهجية الحديثة للكشف عن نسبة المواد المترسبة
- تبادل التجارب والمعلومات مع المختبرات الأخرى والأطراف ذات الصلة.

4. التعليم والتدريب

يقوم الجهاز بعقد دورات تدريبية في مجال صناعة الأغذية و برامج للتثقيف والتوعية العامة:

- تدريب موظفي الجهاز والعاملين في صناعة الأغذية. إن تثقيف العاملين في متاجر الأغذية بهدف رفع المعايير الصحية في القطاع تمثل أحد التحديات الرئيسية في هذا المجال
- يسعى الجهاز لزيادة الوعي الغذائي لدى الجمهور من أجل تحسين المستوى الصحي لمواطني وسكان أبوظبي
- أخيراً، يقوم الجهاز بإعداد خطط طوارئ تحسباً للآزمات المتعلقة بالأغذية.

يضاف إلى ذلك أن للجهاز استراتيجيات محددة لتحسين أنظمة وممارسات الإدارة التي تعتمد على المعايير التي تحددها المنظمة العالمية للتوحيد القياسي (ISO).

التنسيق

لكي ينجح الجهاز في تحقيق هذه الأهداف لا بد له من التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى داخل أبوظبي وفي الإمارات الأخرى ومع الحكومة الاتحادية. ومن ضمن هذه الجهات: